|  |  |  |
| --- | --- | --- |
|  | الأمم المتحدة | HRI/CORE/KAZ/2019 |
|  | **الصكوك الدولية لحقوق الإنسان** | Distr.: General  7 February 2019  Arabic  Original: Russian |

وثيقة أساسية موحدة تشكل جزءاً من تقارير الدول الأطراف

كازاخستان[[1]](#footnote-1)\*

[تاريخ الاستلام: 4 كانون الثاني/يناير 2019]

المحتويات

الصفحة

مقدمة 3

أولاً - معلومات عامة 3

ألف - الخصائص الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية 3

باء - الهيكل الدستوري والسياسي والقانوني للدولة 14

ثانياً - الإطار العام لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها 42

جيم - اعتماد المعايير الدولية في ميدان حقوق الإنسان 42

دال - الإطار القانوني لحماية حقوق الإنسان على المستوى الوطني 43

هاء - إطار تعزيز حقوق الإنسان على المستوى الوطني 44

واو - عملية الإبلاغ على المستوى الوطني 46

ثالثاً - معلومات عن عدم التمييز والمساواة وعن سبل الانتصاف الفعالة 47

المرفقات 53

مقدمة

1- تحتل جمهورية كازاخستان المركز التاسع في العالم بإقليمها الشاسع الذي تفوق مساحته 2.7 مليون كيلومتر مربع. ولدى كازاخستان شمالاً وغرباً حدود مشتركة مع روسيا بطول٥٩١ ٧ كم، وشرقاً مع الصين بطول ٧٨٣ ١ كم، وجنوباً مع قيرغيزستان بطول ٢٤٢ ١ كم، وأوزبكستان - بطول ٣٥١ ٢ كم، وتركمنستان بطول ٤٢٦ كم. ويبلغ إجمالي طول حدود كازاخستان البرية ٢٠٠ ١٣ كم.

2- وكازاخستان أضخم بلد في العالم غير مشاطئ لأي من المحيطات. وتحتل الصحارى جزءاً كبيراً من أراضي البلد تبلغ نسبته 44 في المائة، أما المناطق شبه الصحراوية فتبلغ نسبة مساحتها 14 في المائة. وتشغل السهوب نسبة 26 في المائة من مساحة كازاخستان، فيما تغطي الغابات نسبة 5.5 في المائة. ويوجد في كازاخستان 500 8 نهر. ويدخل الجزء الشمالي الشرقي من مياه بحر قزوين ضمن حدود الجمهورية. أما مياه بحر آرال فتتقاسمها كازاخستان وأوزبكستان. وفي كازاخستان 48 ألف بحيرة كبيرة وصغيرة، أكبرها بحيرات بالخاش وزايسان وألاكول. وبعد البلد عن المحيطات يسبغ عليه مناخاً قارياً حاداً.

أولاً- معلومات عامة

ألف- الخصائص الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية

(أ) العاصمة

3- في 10 كانون الأول/ديسمبر 1997، أضحت آستانا عاصمة رسمية لجمهورية كازاخستان. ولا تزال مدينة ألماتي البالغ عدد سكانها 835 060 1 نسمة تحتل صدارة المدن من حيث كونها مركزاً تجارياً وثقافياً مهماً للجمهورية.

(ب) الهيكل الإداري الإقليمي

4- بحلول 1 كانون الثاني/يناير 2018، كانت الوحدات الإدارية - الإقليمية مكونة من 14 مقاطعة، و177 منطقة (بينها 17 منطقة واقعة داخل المدن) و87 مدينة ذات أهمية جمهورية وإقليمية ومحلية، و698 6 مستوطنة (30 بلدة و668 6 قرية). وتبلغ الكثافة السكانية 6.7 نسمة للكيلومتر المربع.

(ج) السكان

5- بحلول مطلع عام 2018، بلغ تعداد سكان جمهورية كازاخستان 18,2 مليون نسمة، بينهم 9,4 ملايين من الإناث (51.6 في المائة)، و8,8 ملايين من الذكور (48.4 في المائة) (انظر المرفقات 1، 2، 3).

6- وبحلول مطلع عام 2018، كان التكوين الجنساني للأطفال والشباب (من صفر إلى 29 سنة) يشير إلى هيمنة الذكور عددياً.

7- ويكاد عدد النساء البالغة أعمارهن 60 عاماً فما فوق يفوق عدد الرجال ضعفاً ونصف الضعف. وبوجه عام، انخفض عدد الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 50 و54 عاماً مقارنة بمطلع عام 2017، لكن متوسط العمر المتوقع وعدد السكان البالغة أعمارهم 65 سنة فما فوق ارتفعا في البلد.

8- وبلغ عدد المتقاعدين بحلول 1 كانون الثاني/يناير 2018 ما مجموعه 117 140 2 شخصاً.

9- ولا يزال الخلل التناسبي بين الرجال والنساء على حاله منذ عقود في تركيبة البلد السكانية، إذ يشير إحصاء مطلع عام 2018 إلى وجود 065 1 امرأة مقابل كل 000 1 رجل (المرفق 4).

10- وبحلول مطلع عام 2018، بلغت نسبة سكان كازاخستان القاطنين أساساً في المناطق الحضرية 57.4 في المائة. أما في الأرياف، فقد بلغت تلك النسبة 42.6 في المائة. وبلغ عدد الأطفال المتراوحة أعمارهم بين الخامسة والتاسعة عشرة 729 243 2، طفلاً في المناطق الحضرية، فيما بلغ عددهم في المناطق الريفية 124 029 2 طفلاً.

11- وبحلول مطلع عام 2018، كانت تركيبة كازاخستان الإثنية تضم ما يزيد على 125 قومية وجماعة عرقية، بمن فيهم الكازاخ (12,3 مليون شخص، أي ما نسبته 67.5 في المائة)، والروس (3,6 ملايين شخص، ما تعادل نسبته 19.8 في المائة)، والأوزبك - (577 ألف شخص، بنسبة 3.2 في المائة)، والأوكرانيون - (278 ألف شخص، بنسبة 1.5 في المائة)، والأويغور - (265 ألف شخص، بنسبة 1.5 في المائة)، والتتار - 202 ألف شخص، بنسبة 1.1 في المائة)، والألمان - (179 ألف شخص، بنسبة 1.0 في المائة)، وسواهم.

12- وبلغ معدل النمو الطبيعي للسكان في عام 2017، ما يوازي 14.5في المائة في المائة. ويعزى المصدر الرئيسي لهذا النمو إلى ارتفاع معدل الخصوبة، ما يقابله (21,64 مولوداً لكل 000 1 شخص في عام 2017) والانخفاض النسبي في معدل الوفيات إلى (7,15 حالات وفاة لكل 000 1 شخص في عام 2017) (المرفق 5).

13- وشهدت كازاخستان على مدى السنوات الأربع الأخيرة ارتفاعاً ملحوظاً في معدل النمو الطبيعي للسكان بفضل ارتفاع معدلات الولادة والانخفاض النسبي في معدلات الوفيات، فضلاً عن ارتفاع متلازم في معدل التعمير لدى المسنين، وفق ما هو مبين في البيانات المقدمة.

14- وتتمثل وفيات الأمهات في عدد النساء اللوائي يتوفين نتيجة مضاعفات الحمل والولادة والنفاس في غضون 42 يوماً.

15- ويعيش حالياً في كازاخستان أكثر من 4,5 ملايين امرأة في سن الخصوبة، ويمثل هذا العدد نسبة 30 في المائة من مجموع سكان البلد.

16- وبغية خفض معدلات وفيات الأمهات والرضع، يجري اعتماد توصيات منظمة الصحة العالمية في جملة ميادين، من قبيل تعميم الرعاية في الفترة المحيطة بالولادة على الأقاليم، وتقديم الرعاية الفعالة في الفترة المحيطة بالولادة، وإجراء تحقيقات سرية في حالات الوفيات النفاسية، ووسائل تقييم جودة الرعاية الصحية، فضلاً عن تحسين البروتوكولات والمعايير السريرية استناداً إلى الطب القائم على الأدلة، وتجهيز مستوصفات التوليد بالمعدات اللازمة وبكامل المستلزمات الطبية، وافتتاح مركز تنسيق على مستوى الجمهورية ومرافق تدريب إقليمية تستند إلى مراكز العناية في الفترة المحيطة بالولادة، ومركزين وطنيين لتقييم المعارف والمهارات المهنية للعاملين في المجال الطبي ومراكز المحاكاة في المعاهد الطبية، واستخدام وسائل الاتصال الحديثة، من قبيل التطبيب عن بعد، وخدمة سكايب، إلخ. (المرفقان 6 و7).

17- شهدت كازاخستان في عام 2017 رصيداً سلبياً في مجال الهجرة، إذ فاق عدد الوافدين عدد المهاجرين. فقد بلغ عدد المهاجرين 595 15 شخصاً، فيما وصل عدد الوافدين إلى 725 37 شخصاً، بحيث بلغ صافي ميزان الهجرة - ناقص 130 22 - شخصاً.

18- ووفقاً للبيانات الأولية، بلغ متوسط دخل الفرد في الربع الثاني من عام 2018 ما قيمته 579 90 تنغي، ما يمثل زيادة قدرها 11.2 في المائة مقارنة بالفترة المناظرة من عام 2017. وازداد الدخل الحقيقي في الفترة المشار إليها بنسبة 4.7 في المائة.

19- وقد احتلت مقاطعة أتيراو ومدينة آستانا الصدارة من حيث متوسط دخل الفرد في الربع الثاني من عام 2018، حيث فاق هذا الرقم المتوسط القومي بما يعادل 1,9 و1,6 ضعفاً على التوالي.

20- ومقاطعة تركستان هي إحدى المناطق التي سجلت أعلى نسبة انخفاض في الدخل في الربع الثاني من عام 2018، حيث شكلت نسبة دخلها السكاني 48 في المائة من المستوى الوطني.

21- وبلغ الفرق بين الحد الأقصى والحد الأدنى لمتوسط دخل الفرد الاسمي لدى سكان المناطق في الربع الثاني من عام 2018 ما يوازي 3.9 أضعاف، مقارنة بـ 3.7 أضعاف في الربع الثاني من عام 2017.

22- ويقاس حد الكفاف بسلة غذائية مكونة من 43 منتجاً، وقد بلغت نسبة هذه السلة 55 في المائة.

23- وفي الربع الثاني من عام 2018، بلغت نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن مستوى الكفاف (مستوى الفقر) 4.7 في المائة، ما يمثل انخفاضاً قدره 2.5 نقطة مئوية مقارنة بما كانت عليه النسبة في الفترة المناظرة من السنة الماضية (لغرض مقارنة بيانات الربع الثاني من عام 2017، أعيد تقدير هذه الأخيرة وفقاً للهيكل الجديد لحد الكفاف[[2]](#footnote-2)\* الذي بدأ العمل به في 1 كانون الثاني/يناير 2018).

(د) الديانة

24- ترتبط هوية مواطني كازاخستان الدينية أساساً بالإسلام والمسيحية الارثوذكسية. وتوجد في البلد طوائف أخرى هي الكاثوليكية واليهودية والبوذية، فضلاً عن البروتستانتية.

25- ووفقاً لتعداد عام 2009، يعتبر 70 في المائة من سكان البلد أنفسهم مسلمين. ويشمل هؤلاء ممثلي القومية الأصلية - المتمثلين في الكازاخ، فضلاً عن جماعة الأوزبك الإثنية والأويغور والتتار والأذربيجانيين. وينتمي نحو ربع سكان كازاخستان (26 في المائة) إلى الكنيسة الأرثوذكسية (المرفق 8).

(هـ) إدارة الدولة

26- أعلن استقلال جمهورية كازاخستان في عام 1991. وهي دولة وحدوية ذات نظام حكم رئاسي. ويتكون برلمانها من مجلسين: مجلس الشيوخ ومجلس النواب. وتتمثل السلطة القضائية العليا بهيئتين هما المحكمة العليا والمجلس الدستوري.

(و) اللغات

27- الكازاخية لغة الدولة الرسمية، وهي تنتمي إلى أسرة اللغات التركية ذات الصلة باللغات الأوزبكية والقيرغيزية والتركمانية والتركية. ولا تزال الروسية تحتفظ بدورها بوصفها لغة تواصل مشترك بين مختلف الجماعات القومية وتستخدم على نطاق واسع في المناطق الحضرية، في حين أن الكازاخية تظل لغة التخاطب الأساسية بين سكان الريف. أما اللغة الإنجليزية فتستخدم أساساً لأغراض التعامل التجاري الدولي للجمهورية. ويتكلم الأويغور والكوريون وممثلو الأقليات القومية الأخرى المقيمون في كازاخستان لغاتهم القومية ولهجاتهم المحلية الخاصة بهم.

(ز) النشاط السياسي والاجتماعي

28- وفقاً لبيانات السلطات التنفيذية المحلية، أُحصيت في كازاخستان 517 18 منظمة غير حكومية، منها 743 8 منظمة غير حكومية ناشطة.

29- والقطاع غير الحكومي هو أحد أكثر القطاعات تطوراً في كازاخستان. ويعود ذلك إلى الدعم الهادف الذي يتلقاه من الدولة (المرفق 9).

30- وتخضع أنشطة المنظمات غير الحكومية في جمهورية كازاخستان لقانون الجمعيات، وقانون المؤسسات غير التجارية وقانون الطلب الحكومي على الخدمات الاجتماعية والمنح والجوائز المقدمة للمنظمات غير الحكومية في جمهورية كازاخستان.

31- يجري تنفيذ الخطة الوطنية لتطوير التفاعل بين الدولة والمنظمات غير الحكومية للفترة 2016-2020 المصدق عليها بموجب مرسوم صادر عن رئيس الوزراء

32- ويوجد في كازاخستان أكثر من 300 منتدى للتفاعل مع المنظمات غير الحكومية، من أبرزها منتدى المجتمع المدني، ومجلس تنسيق التعاون مع المنظمات غير الحكومية والمجالس العامة.

33- وتناقش هيئات الدولة والمنظمات غير الحكومية بشكل علني شتى المسائل المتعلقة بعمل الدولة، وتتعاونان في إيجاد الحلول ضمن إطار برنامج الحوار الوطني - منتدى المجتمع المدني.

34- ويعقد منتدى المجتمع المدني منذ عام 2003 بمشاركة المنظمات غير الحكومية من مناطق البلد كافة، إلى جانب الخبراء الدوليين ورؤساء الهيئات الحكومية. وفي 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2016، عقد اللقاء السابع لمنتدى المجتمع المدني ونُظمت في إطاره اجتماعات ضمت 10 وزارات مع المنظمات غير الحكومية. وقد أسفر اللقاء عن إقرار خطة عمل لتنفيذ توصيات المنتدى.

35- ويومي 27 و28 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، عُقد بمشاركة رئيس جمهورية كازاخستان، نور سلطان نزارباييف، اللقاء الثامن لمنتدى المجتمع المدني تحت عنوان ”المجتمع المدني والدولة: حوار، شراكة، ثقة“. وعقد في إطار المنتدى مؤتمر المشاريع الاجتماعية ”أؤمن 2.0“، فضلاً عن 35 دورة مواضيعية نظمت على شكل حلقات دراسية، وحلقات تدريبية رفيعة المستوى، وموائد مستديرة وحلقات نقاش، بما في ذلك دورات استراتيجية معنية بمشاركة القطاع المدني في تحقيق أهداف الأمم المتحدة المتعلقة بالتنمية المستدامة وتعزيزها، ولقاءات قطاعية ضمت 12 من رؤساء هيئات الدولة المركزية مع المنظمات غير الحكومية ذات الصلة، إضافة إلى دورة مواضيعية بشأن مشروع ”القرية مهد البلد“، ومؤتمر دولي للمانحين.

36- ويجري منذ عام 2005 العمل في إطار مجلس تنسيق التفاعل مع المنظمات غير الحكومية. ويجري باستمرار خلال اجتماعات المجلس النظر في المسائل المتعلقة بتحسين التشريعات المتصلة بالمنظمات غير الحكومية، والاستماع إلى تقارير الهيئات الحكومية عن التفاعل مع المنظمات غير الحكومية. ويضم مجلس التنسيق ممثلين عن هيئات الدولة المركزية ومنظمات غير حكومية رائدة على مستوى الجمهورية بأسره.

37- وفي سبيل تنسيق عمل أجهزة الدولة مع المنظمات غير الحكومية، اتخذ مجلس التنسيق خلال السنوات الأخيرة مقررات بشأن وضع معايير للخدمات الاجتماعية التي تقدمها المنظمات غير الحكومية، واعتماد نظام موحد لرصد الخدمات الاجتماعية للمنظمات غير الحكومية، وصياغة منهجية لحساب تمويل مشاريع المنظمات غير الحكومية المتعلقة بطلبات الدولة على الخدمات الاجتماعية. وجرى طيلة فترة عمل المجلس النظر فيما يربو على 120 مسألة مواضيعية تتعلق بالمنظمات غير الحكومية، فضلاً عن وضع ما يناهز 400 توصية. وقد أسفر تنفيذ التوصيات عن تحسين آلية النظام الحكومي للخدمات الاجتماعية، واستحداث شكلين جديدين لتمويل المنظمات غير الحكومية: المنح والجوائز. وقد باتت المنظمات غير الحكومية أعضاء في الهيئات الاستشارية، وهي تشارك في وضع خطط التكيف الوطنية في إطار شتى أفرقة العمل العاملة في أجهزة الدولة لجمهورية كازاخستان.

38- وينشط في إطار وزارة التنمية الاجتماعية لجمهورية كازاخستان فريق عمل دائم معني بالتفاعل مع المنظمات غير الحكومية. ويتمثل الغرض الرئيسي لنشاط هذا الفريق في وضع مقترحات لتحسين التشريعات ودراسة المسائل الملحة الراهنة المتعلقة بالتفاعل بين أجهزة الدولة والمنظمات غير الحكومية. وتضم المجموعة أكثر المنظمات غير الحكومية الكازاخستانية والدولية والأجنبية اختصاصاً.

39- تنفيذاً للقانون المتعلق بالمجالس العامة لجمهورية كازاخستان، أُقر المرسوم رقم 1194 الصادر عن حكومة جمهورية كازاخستان بشأن اعتماد الأحكام النموذجية المتعلقة بالمجلس العام، المؤرخ 31 كانون الأول/ديسمبر 2015.

40- وتستخدم قدرات المنظمات غير الحكومية بنشاط في عمل المجالس العامة، إذ يشارك نحو 4 آلاف شخص في فعاليات 227 مجلساً، 75 في المائة منهم يمثلون المجتمع المدني، ثلث هؤلاء من القطاع غير الحكومي.

41- ويعتبر النظام الحكومي لطلبات الخدمات الاجتماعية إحدى آليات التعاون الفعالة بين أجهزة الدولة والمنظمات غير الحكومية. فوفقاً للبيانات الرسمية الصادرة عن وزارة المالية في جمهورية كازاخستان، ازداد حجم تمويل النظام الحكومي لطلبات الخدمات الاجتماعية في عام 2018 بمقدار 1.6 ضعفاً ليصل إلى 20.3 مليار تنغي، مقارنة بـ 12.4 مليار تنغي في عام 2017. وقد شمل ذلك التمويل صرف مبلغ 6,822 مليون تنغي على مستوى الجمهورية، مقارنة بـ 314.7 مليون تنغي في عام 2017، - و19.5 مليار تنغي على المستوى الإقليمي، مقارنة بـ 12.4 مليون تنغي في عام 2017.

42- وفيما يتعلق بالتعديلات التي أجريت في كانون الأول/ديسمبر 2015، اعتمد قانون النظام الحكومي لطلبات الخدمات الاجتماعية والمنح والمكافآت المقدمة للمنظمات غير الحكومية في جمهورية كازاخستان مفهومي ”منحة للمنظمات غير الحكومية“ و”مكافأة للمنظمات غير الحكومية“.

43- يتولى توفير المنح للمنظمات غير الحكومية متعهد تمويل المنح المعتمد منذ عام 2016 والمتمثل في الشركة المساهمة غير الربحية المسماة ”مركز دعم المبادرات المدنية“. وتخضع إجراءات تقديم المنح لقواعد وضعت خصيصاً لذلك الغرض. وبلغ عدد المنح المقدمة للمنظمات غير الحكومية 11 منحة، في عام 2016، - و57 منحة في عام 2017، و93 منحة في عام 2018. - وتهدف المنح إلى تحقيق مشاريع في مجالات دعم الشرائح السكانية الضعيفة، وتطوير مبادرات الشباب، وترويج أنماط الحياة الصحية، وتطوير الحكم الذاتي المحلي، والرقابة العامة، وتعزيز الوئام الاجتماعي، وحماية حقوق المواطنين، فضلاً عن مجالات أخرى.

44- وتمنح المنظمات غير الحكومية مكافآت على مساهمتها في حل المشاكل الاجتماعية على المستويات الوطني والقطاعي والإقليمي في 15 مجالاً هي: التعليم، والعلوم، والإعلام، والتربية البدنية، والرياضة، وتوفير الرعاية الصحية للمواطنين، وترويج أساليب الحياة الصحية، وحماية البيئة، ودعم السياسات الشبابية ومبادرات الأطفال، والمساعدة في حل المسائل الأسرية الديموغرافية والمسائل الجنسانية، ودعم الشرائح السكانية الضعيفة، ومساعدة الأطفال اليتامى، وأطفال الأسر غير المكتملة والكبيرة، وتنمية الثقافة والفن، وحماية التراث الثقافي التاريخي وتعزيز الوئام الاجتماعي والوحدة الوطنية.

45- وقد عقدت مسابقة جائزة المنظمات غير الحكومية للمرة الأولى في عام 2017، فازت بنتيجتها 59 منظمة. وفي عام 2018، نالت الجائزة 63 منظمة غير حكومية. وتبلغ قيمة الجائزة في كل مجال من المجالات 000 2 ضعف مؤشر الاحتساب الشهري (ما يعادل 895 12 دولاراً من دولارات الولايات المتحدة الأميركية)، ما يدل على تطور إيجابي في دعم المنظمات غير الحكومية في شتى المجالات.

46- وبهدف تعزيز الوضوح والشفافية في عمل المنظمات غير الحكومية، مع مراعاة التجربة الدولية، أنشئت قاعدة بيانات المنظمات غير الحكومية (infonpo.kz). وفرضت معايير إلزامية بشأن إبلاغ المنظمات غير الحكومية عن أنشطتها ومساءلتها إدارياً عن الإخلال بتلك المعايير. وكان الغرض من إنشاء قاعدة البيانات تنظيم المعلومات المتعلقة بأنشطتها وتحسين كفاءة عملية توزيع المنح والجوائز ونطاق استهدافها.

(ح) الأحزاب السياسية

47- النظام الحزبي في كازاخستان آلية فعالة لتواصل المجتمع مع الدولة، وهو يؤدي دوراً هاماً في عمليتي توطيد الاستقرار السياسي الداخلي وتعزيز الروح الديمقراطية في المجتمع.

48- ووفقاً لأحكام قانون جمهورية كازاخستان المتعلق بالأحزاب السياسية، يعتبر حزباً سياسياً في البلد اي تجمع طوعي لمواطني جمهورية كازاخستان يعبر عن الإرادة السياسية لمواطنين من مختلف الفئات الاجتماعية، بهدف تمثيل مصالحهم في الهيئات التمثيلية والتنفيذية لسلطة الدولة وسلطات الحكم الذاتي المحلي، والمشاركة في تشكيل تلك الهيئات.

49- ويشكَّل الحزب السياسي بمبادرة من مجموعة مواطنين يدعون إلى مؤتمر تأسيسي للحزب المعني.

50- وتوجد في البلد حالياً سبعة أحزاب سياسية مسجلة، تعكس طائفة واسعة من الآراء السياسية المختلفة لمواطني كازاخستان:

* حزب ”نور أوتان“؛
* الحزب السياسي ”بيرليك“؛
* الحزب الوطني الديمقراطي الشعبي ”أويل“؛
* الحزب الديمقراطي الكازاخستاني ” أكجول“؛
* الحزب الشيوعي الشعبي الكازاخستاني؛
* الحزب الاشتراكي الديمقراطي الاجتماعي؛
* الحزب الديمقراطي الكازاخستاني ”أزات“.

51- وللأحزاب السياسية أهمية كبيرة في حياة البلد. ويعزى ذلك إلى الدور الكبير الذي يضطلع به البرلمان في النظام السياسي وتمثيله للأحزاب السياسية نتيجة النظام التناسبي المتبع في الانتخابات البرلمانية.

52- وتتمتع الكتل الحزبية في البرلمان بصلاحيات واسعة. ويتشاور رئيس الدولة مع كتل الأحزاب السياسية بشأن مرشحي رئاسة الوزراء، أما تشكيل الحكومة فيتم بناء على اقتراح رئيس الوزراء. وبوجه عام، تتوقف التشكيلات الحكومية في البلد أساساً على موازين القوى الحزبية.

53- وتحدد الكتل الحزبية طريقة تصويت النواب، ولديها الحق في حرمان النائب من مواصلة ولايته في حال خالف قواعد الحزب أو أحجم عن تأييد موقفه.

54- وللأحزاب ايضاً الحق في الحصول على تمويل جزئي لأنشطتها من ميزانية الدولة. وهذا يساهم في توطيد الأحزاب السياسية والنظام الحزبي عموماً، وتعزيز قدرة هذه الأحزاب على التنافس السياسي.

(ط) النقابات

55- تتكون النقابات في جمهورية كازاخستان من جمعيات مستقلة ذات عضوية فردية محددة، يؤسسها المواطنون طوعاً على أساس مصالحهم المهنية المشتركة، بهدف تمثيل الحقوق والمصالح المتعلقة بعمل أعضائها وحماية تلك الحقوق والمصالح، فضلاً عن الحقوق والمصالح الاجتماعية والاقتصادية الأخرى لأعضائها، وحماية ظروف العمل وتحسينها.

56- وفي حزيران/يونيه 2014، اعتمدت جمهورية كازاخستان قانوناً جديداً للنقابات (يشار إليه فيما يلي بـ ”القانون“) يهدف إلى تحقيق نموذج ”الشريك الاجتماعي القوي“، وينص على إنشاء نظام عملي قوي للحركة النقابية في كازاخستان قوامه الجمعيات.

57- وقد اعتمد هذا القانون ليكون قاعدة حقوقية لتوسيع التمثيل النقابي والمشاركة في الحوار الاجتماعي على جميع مستويات الشراكة الاجتماعية، حيث ينص على ما يلي:

* الحقوق النقابية المتعلقة باستقلال الكيانات النقابية؛
* حرية إنشاء نقابات على أساس مبادئ المساواة بين أعضائها (لا يسمح بعرقلة إنشاء النقابات، أو الوقوف في وجه أنشطتها أو التدخل غير القانوني في شؤونها)؛
* حظر التمييز ضد المواطنين بسبب انتمائهم إلى نقابات؛
* الحوافز الهادفة إلى تنظيم أنشطة النقابات وفقاً لمبادئ تكوين الجمعيات (العضوية).

58- وهذا بدوره يمنح النقابات الحق في المشاركة بانتظام في عملية وضع برنامج عمل على جميع مستويات الشراكة الاجتماعية، والتعبير عن آرائها بصورة تضامنية بشأن القرارات المتعلقة بالقضايا الرئيسية التي تمس حقوق العمال ومصالحهم.

59- وينشط في كازاخستان ما يزيد على 400 نقابة تضم ما يربو على 3 ملايين عامل. في الوقت نفسه، ارتفعت نسبة التغطية النقابية للعاملين لتصل إلى 12.5 في المائة مقارنة بالفترة السابقة.

60- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2017، وُقع اتفاق عام بين الحكومة والنقابات العمالية الوطنية ورابطات أرباب العمل، للفترة 2018-2020، تعهد بموجبه أطراف الشراكة الاجتماعية بتنفيذ الالتزامات التالية:

* النظر في التشريعات المتعلقة بالعلاقات الاجتماعية والمتعلقة بالعمل؛
* اتخاذ التدابير الرامية إلى تجنب النزاعات الاجتماعية والإضرابات العمالية ومنع وقوعها؛
* تطوير سوق العمل، وتعزيز العمالة الفعالة؛
* وضع إطار وطني للمؤهلات وإقراره؛
* تحسين ظروف العمل وتدابير الحماية، والسلامة الصناعية والبيئية؛
* تنمية الشراكة والحوار الاجتماعيين؛.
* الاجراء المتعلق بتشكيل وتشغيل فريق من المراقبين للمشاركة في صياغة وإقرار الاتفاقات على المستويين القطاعي والإقليمي.

(ي) الجمعيات الدينية

61- يستند نموذج العلاقات بين الدولة والجمعيات الدينية في كازاخستان إلى المبادئ الديمقراطية المتمثلة في احترام حقوق الإنسان وحرياته، والتوازن بين مصلحة المجتمع ومصلحة الدين، وعلاقات الشراكة والسعي إلى التفاهم.

62- وعلى مدى سنوات الاستقلال، أنشئ إطار قانوني تنظيمي ملائم يكفل المساواة في الحقوق والحريات لجميع المواطنين بصرف النظر عن انتمائهم الديني

63- وينبغي التنويه بثلاثة مبادئ أساسية لسياسة الدولة فيما يتعلق بحرية المعتقد الديني في كازاخستان، هي: مبدأ الحياد، ومبدأ التسامح ومبدأ التكافؤ.

64- في الوقت نفسه، يحظى مبدأ الحياد العقائدي للدولة بمكانة ذات أولوية، إذ ينطوي على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للجمعيات الدينية. ويتجلى مبدأ التسامح في احترام المعتقدات الدينية.

65- وينص مبدأ التكافؤ على المساواة أمام القانون بين جميع المنظمات الدينية والأفراد ذوي المعتقدات المختلفة.

66- وقد شهدت المؤتمرات الستة التي عقدت في مدينة آستانا للزعماء الروحيين للديانات العالمية والتقليدية على مدى مساهمة كازاخستان في حوار الحضارات العالمي وتعزيز العلاقات بين الطوائف.

67- وبحلول الربع الثالث من عام 2018، سجل في البلد وجود 720 3 جمعية دينية تمثل 18 طائفة، منها 592 2 تمثل المسلمين، و339 - الأرثوذكس، و86 - الكاثوليك، و591 - البروتستانت، و60 - شهود يهوه، و26 - الكنيسة الرسولية الجديدة، وثمان - جمعية وعي كريشنا، وسبع - اليهود، وست - البهائيين، واثنتان - البوذيين، واثنتان - كنيسة يسوع المسيح لقديسي الأيام الأخيرة (المورمون)، وواحدة - الكنيسة التوحيدية (المونييين).

68- ويوجد في البلاد ما مجموعه 502 3 دار للعبادة، بينها 592 2 مسجداً، و301 كنيسة أرثوذكسية، و110 كنائس كاثوليكية، و407 كنائس بروتستانتية، و54 دار عبادة لشهود يهوه، و26 كنيسة رسولية جديدة، وستة معابد يهودية، وثلاث دور عبادة للبهائيين، وداراً عبادة لـ ”جمعية وعي كريشنا“، ومعبد بوذي واحد.

69- وسُجل رسمياً 554 مبشراً في كازاخستان، منهم 435 من الرعايا الأجانب و119 من مواطني البلد.

70- وفي 24 أيار/مايو 2018، اعتُمد القانون المتعلق بإدخال تعديلات وإضافات على بعض القوانين التشريعية المتصلة بتحسين تنظيم قطاع الأعمال، الذي ينص على قيام مؤسسة ”الحكومة من أجل المواطنين“ المساهمة الخاصة بتسجيل حقوق الملكية العقارية.

71- في هذا السياق، يستلزم تقديم معلومات عن الحقوق المسجلة للمباني الدينية الرجوع إلى المؤسسة الحكومية.

(ك) الجمعيات الإثنية الثقافية

72- تعد كازاخستان موطناً لما يربو على 130 جماعة عرقية، وهي تضم زهاء 000 1 جمعية إثنية ثقافية (منها 29 على مستوى الجمهورية)، فضلاً عن 190 من مدارس الأحد التابعة للجمعيات الإثنية الثقافية.

73- وتضطلع الدولة بنشاط منهجي هدفه ضمان أولويات سياسات الحوار بين المجموعات الإثنية، وبناء التعاون مع الجمعيات الثقافية الإثنية.

74- ولأغراض التعزيز المؤسسي لجمعية شعب كازاخستان، أنشئت هيئة استشارية علمية تضم عضويتها علماء وخبراء ورؤساء هياكل علمية بحثية رائدة.

75- ويوجد 87 مركزاً اثنياً لغوياً تدّرس فيه التقاليد والعادات واللغات الخاصة بـ ٢٥ مجموعة اثنية تعيش في مناطق متقاربة. وهناك ايضاً 33 مطبوعة وطنية منتشرة بخمس عشرة لغة.

76- وافتُتح في المكتبة الأكاديمية الوطنية لجمهورية كازاخستان المرفق الرسمي لمحفوظات جمعية شعب كازاخستان، كما تم تفعيل بوابة الجمعية الإلكترونية.

77- وتعمل المسارح الإثنية بنجاح في كازاخستان، إذ تنشط في مدينة ألماتي مجموعة فريدة من نوعها على أراضي اتحاد الدول المستقلة تتمثل في المسرح الكوري الحكومي الوطني للكوميديا الموسيقية، ومسرح دراما كوجامياروفا الأويغوري الحكومي للكوميديا الموسيقية، فضلاً عن مسرح الدراما الألماني الوطني ومسرح الدراما الأوزبكي (مدينة سايرام من منطقه تركستان).

78- وتعمل الدولة على تهيئة جميع الظروف اللازمة وتوفير جوانب الدعم كافة في سبيل النهوض بتقاليد شعب كازاخستان ولغاته وثقافته والحفاظ على تلك التقاليد واللغات والثقافة.

79- ويوجد في البلد 88 مدرسة يمارس التعليم فيها كلياً باللغات الأوزبكية والطاجيكية والأويغوربة والأوكرانية. وتدرس لغات 22 من مجموعات كازاخستان الإثنية بوصفها مواد مستقلة في 108 مدارس موزعة على انحاء البلد.

(ل) جمعية شعب كازاخستان

80- بموجب مرسوم صادر عن رئيس جمهورية كازاخستان مؤرخ 1 آذار/مارس 1995 بشأن تشكيل جمعية شعب كازاخستان، سبقت كازاخستان سائر بلدان رابطة الدول المستقلة إلى إنشاء جمعية الشعب لتكون هيئة استشارية اجتماعية هدفها توطيد العلاقات بين المجموعات الإثنية في البلد وتطوير تلك العلاقات.

81- وفي عام 2014، أصدر رئيس الدولة مرسوماَ عيّن بموجبه مؤسسة ”كوغامديك كيليسيم“ الحكومية هيئة تنفيذية لجمعية شعب كازاخستان.

82- وبهدف تسوية المنازعات قبل اللجوء إلى القضاء، أنشئت في إطار هياكل الجمعية مكاتب للوساطة.

83- وعلى أساس بيوت الصداقة الإقليمية، أُنشئت مؤسسات ”كوغامديك كيليسيم“ الحكومية المشتركة لدى الأجهزة التابعة لحكام المقاطعات، وفي مدن أستانا وألماتي وشيمكنت.

84- وتتمتع الجمعية بمركز دستوري وبالحق في انتخاب تسعة نواب لإحدى غرفتي البرلمان - المجلس. ففي تشرين الأول/أكتوبر 2008، أُقر قانون جمعية شعب كازاخستان الذي ثبت الأساس القانوني لنشاط الجمعيات الثقافية الإثنية، وعزز دور الجمعية في تنسيق المسائل المتعلقة بتنفيذ السياسة الإثنية.

85- وبغية ضمان التفاعل بين جمعية شعب كازاخستان والمجموعات البرلمانية التابعة لها في مجلس البرلمان والمجالس الإقليمية، أنشئت في عام 2016 في إطار جمعية شعب كازاخستان هيئة استشارية تداولية جديدة، هي هيئة نواب جمعية شعب كازاخستان. وهي تضم نوابا حاليين وسابقين، فضلاً عن ممثلين موثوقين عن المجتمع المدني.

86- ويتمثل أحد اتجاهات العمل الرئيسية في دعم نشاط منابر الحوار، وإقامة منتديات بشأن المسائل الملحة المتصلة بتطوير المجتمع المدني. كذلك، يلتئم سنوياً عدد من المحافل الهامة، من قبيل دورة جمعية شعب كازاخستان، ومنتدى الجمعيات الثقافية الإثنية للبلدان الأعضاء في المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا. كما تُعرض طلبات الدولة الاجتماعية على الجمعيات الثقافية الإثنية لتنفيذها.

(م) وسائل الإعلام

87- وبحلول 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، أُحصي في كازاخستان ما مجموعه 282 3 واسطة إعلام عاملة، بينها 765 2 صحيفة ومجلة (84.2 في المائة)، و195 واسطة إعلام إلكترونية (5.9 في المائة)، و322 واسطة إعلام عبر الإنترنت (9.8 في المائة).

88- ويهيمن قطاع وسائط الإعلام غير الحكومية على السوق الإعلامية في الجمهورية، حيث تفوق نسبة هذا القطاع 80 في المائة. وتبلغ نسبة وسائط الإعلام الناطقة بالكازاخية 16.5 في المائة من مجموع الوسائط العاملة، فيما تبلغ نسبة وسائل الإعلام الناطقة بالروسية 25.4 في المائة، إلى جانب ذلك، يلاحظ ازدياد المنشورات الصادرة باللغتين الكازاخية والروسية بنسبة 35.03 في المائة، ويرجع ذلك إلى الجدوى الاقتصادية لتلك المنشورات والطلب المتزايد عليها من جانب السكان.

89- ويصدر 52 من وسائط الإعلام الإثنية المتداولة في البلد باللغات التالية: الأويغورية والأوزبكية والكردية والعربية والأوكرانية والكورية والألمانية والأذربيجانية والتتارية والأرمنية والدونغانية والبيلاروسية.

90- وتركز وسائط الإعلام في جمهورية كازاخستان على المجالات التالية: الإعلام (32.2 في المائة)، والاجتماع والسياسة (21.5 في المائة)، والإعلان (26.4 في المائة)، والعلوم (5.47 في المائة)، والقانون (6.01 في المائة)، وغيرها (8.42 في المائة).

91- وعلى الصعيد الإقليمي يعمل معظم وسائط الإعلام المطبوعة والإلكترونية في مدينة ألماتي (038 1 واسطة). إلى جانب ذلك، يعمل عدد كبير من هذه الوسائط في مقاطعات كاراغندا (265)، وتركستان (331)، وشرق كازاخستان (145)، وبافلودار (116)، وفي مدينة أستانا (426).

92- وتحتل وسائط الإعلام الإلكترونية حيزاً خاصاً في الفضاء الإعلامي. ويعمل في البلد حالياً 327 وسيلة إعلامية إلكترونية، بينها 195 شركة بث تلفزيوني وإذاعي (تبث جميعها على قنواتها الخاصة)، منها 126 شركة تلفزة، و69 شركة إذاعة، فضلاً عن 123 مشغل بث تلفزيوني عن طريق الكابل، وتسعة مشغلي بث فضائي. ويبلغ عدد شركات الإذاعة والتلفزة الحكومية 14 - شركة، فيما يصل عدد الشركات غير الحكومية إلى 181 - شركة.

باء- الهيكل الدستوري والسياسي والقانوني للدولة

(أ) دستور جمهورية كازاخستان

93- يعد الدستور الحالي ثاني دستور تعتمده كازاخستان خلال السنوات الخمس والعشرين الأخيرة من استقلالها. فقد عُمل بالدستور السابق خلال الفترة الممتدة من 28 كانون الثاني/يناير 1993 إلى 6 أيلول/سبتمبر 1995. وحتى عام 1993، كان دستور جمهورية كازاخستان الاشتراكية السوفياتية الدستور المعتمد في البلد.

94- وقد اعتمد الدستور الحالي في استفتاء وطني أُجري في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٥. ويتألف دستور جمهورية كازاخستان من ديباجة وتسعة أبواب و98 مادة.

95- وتشير الديباجة إلى شعب كازاخستان بوصفه كياناً خاصاً اعتمد الدستور، تكشف الدوافع التي أدت إلى اعتماد الدستور.

96- الباب الأول، المسمى بـ ”النظام العام“، مكرس للمبادئ التي تحدد أسس نظام الدولة.

97- وينص البند 1 من المادة 1 من الدستور على أن جمهورية كازاخستان دولة ديمقراطية علمانية ذات نظام قانوني واجتماعي تتجسد قيمها العليا في احترام حياة الإنسان وحقوقه وحرياته، ما يدل على أولوية القيم الإنسانية العالمية بالنسبة للدولة ويعني أن الدولة ”... لا هم أكبر لديها من رعاية الإنسان“.

98- وجمهورية كازاخستان دولة وحدوية ذات حكم رئاسي (المادة 2).

99- ويُعتبر الشعب المصدر الوحيد لسلطة الدولة. فهو يمارسها مباشرة عن طريق الاستفتاء الوطني والانتخابات الحرة، فضلاً عن تفويض ممارسة سلطته لمؤسسات الدولة. وسلطة الدولة في جمهورية كازاخستان موحدة، تمارس على أساس الدستور والقوانين وفقاً لمبدأ تقسيمها إلى فروع تشريعي وتنفيذي وقضائي، والتفاعل بين هذه الفروع باستخدام نظام الضوابط والموازين (المادة 3).

100- تعرّف المادة 4 بالقانون المعمول به في جمهورية كازاخستان وتقر بكون الدستور المرجعية القانونية العليا النافذة على أراضي الدولة كافة (الفقرتان 1 و2). أما المعاهدات الدولية التي صدقت عليها كازاخستان فتجُب قوانينها. ويحدد تشريع جمهورية كازاخستان نظام وشروط تنفيذ تلك المعاهدات على أراضي الجمهورية (البند 3).

101- وتكرس المادة 5 مبدأ التنوع الأيديولوجي والسياسي وتنظم نشاط الجمعيات.

102- وتحظى الملكيتان العامة والخاصة بالاعتراف والحماية سواء بسواء (المادة 6).

103- تعتبر الكازاخية لغة الدولة الرسمية في جمهورية كازاخستان (المادة 7). وتلتزم جمهورية كازاخستان بمبادئ القانون الدولي ومعاييره، وتنتهج سياسة التعاون وعلاقات حسن الجوار بين الدول، والمساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية، والامتناع عن السبق في استخدام القوة المسلحة (المادة 8).

104- ويشير الفصل الثاني من الدستور، المعنون ”الإنسان والمواطن“، إلى حقوق الإنسان وحرياته، والواجبات المترتبة عليه، والمواطن والمواطَنة.

105- وينص البندان 1 و2 من المادة 12 من القانون الأساسي على أن ”دستور جمهورية كازاخستان يعترف بحقوق الإنسان وحرياته ويضمنها“، وأن ”حقوق الإنسان وحرياته ملازمة للفرد منذ ولادته، وهي مطلقة وغير قابلة للتصرف وتحدد مضمون القوانين والصكوك الحقوقية المعيارية الأخرى وتطبيقها“.

106- وتعتبر الحقوق والحريات الأساسية المكرسة في الفصل الثاني من دستور الجمهورية المعنون ”الإنسان والمواطن“، بما في ذلك الحق في الشخصية القانونية (البند 1 من المادة 13)، والحق في الحياة (البند 1 من المادة 15)، والحق في الحرية الشخصية (البند 1 من المادة 16)، والحق في عدم المساس بالكرامة (البند 1 من المادة 17)، والحق في حرية التعبير (البندان 1 و2 من المادة 20) وغيرها حقوقاً ملازمة للفرد منذ ولادته وهي مطلقة وغير قابلة للتصرف (البند 2 من المادة 12). أما الحقوق والحريات المنصوص عليها في المواد 11، و13-15، والبند 1 من المادة 16، والمادة 17، والمادة 19، والمادة 22، والبند 2 من المادة 26، فهي لا تخضع لقيود في أي من الأحوال (البند 3 من المادة 39 من الدستور).

107- وتشير الفصول الثالث (”الرئيس“)، والرابع (”البرلمان“)، والخامس (”الحكومة“) إلى قواعد انتخاب وتعيين الرئيس، والبرلمان والحكومة، وصلاحيات ومهام كل منهم، والتوجهات التي ينبغي لهم سلوكها في مختلف المواقف السياسية، وعلاقاتهم مع الأجهزة الأخرى، وما ينبغي لهم ممارسته في مجال التنمية الاقتصادية للبلد وتنفيذ السياسة الداخلية والخارجية. أما الفصل السادس، المعنون ”المجلس الدستوري“، فيحدد مجالات عمل المجلس الدستوري. ويعكس الفصل السابع، ”المحاكم والعدالة“، القواعد الخاصة بتشكيل المحاكم والنظام القضائي ومضمون نشاطهما. وأما الفصل الثامن، المعنون ”الحكم المحلي والذاتي“ فينص على قواعد الحكم المحلي. ويورد الفصل التاسع الأحكام الختامية والانتقالية التي تضمن إجراءات تنفيذ أحكام دستورية فردية.

108- وتنص المادة 91 من الدستور على الإجراءات المتعلقة بإدخال التعديلات والإضافات على الدستور. فالبند 1 من المادة المذكورة ينص على جواز إدخال تعديلات وإضافات على دستور جمهورية كازاخستان بواسطة استفتاء عام يقرر رئيس الجمهورية إجراءه، بناء على مبادرة شخصية منه أو بموجب اقتراح من البرلمان أو من الحكومة. ولا يطرح مشروع التعديلات والإضافات الدستورية على الاستفتاء العام في حال قرر الرئيس إحالته على البرلمان للنظر فيه. في هذه الحالة، يخضع قرار البرلمان للقواعد المنصوص عليها في الدستور. وفي حال رد رئيس الجمهورية اقتراح البرلمان بطرح التعديلات والإضافات الدستورية على الاستفتاء العام، للبرلمان آنذاك الحق، بأغلبية أربعة أخماس أعضائه في كلا المجلسين، سن قانون ينص على إدخال تلك التعديلات والإضافات على الدستور. في هذه الحالة، يتعين على رئيس الجمهورية إما التوقيع على القانون وإما طرحه على الاستفتاء العام الذي يعتبر ناجزاً في حال صوّت عليه أكثر من نصف مواطني البلد ممن لديهم الحق في الاقتراع على الاستفتاء. وتعتبر التعديلات والإضافات الدستورية المطروحة على الاستفتاء العام معتمدة في حال صوت عليها أكثر من نصف المواطنين المشاركين في عملية الاقتراع، فيما لا يقل عن ثلثي المقاطعات والمدن ذات الأهمية على مستوى الجمهورية وفي العاصمة.

109- وينص البند 2 من المادة 91 من الدستور على ثبات استقلال الدولة، ووحدتها، وسلامتها الإقليمية، وشكل حكمها، فضلاً عن المبادئ الأساسية لعملها وفق ما أرساه مؤسس دولة كازاخستان المستقلة، أول رئيس للجمهورية، ومكانة هذا الأخير.

110- وتطرح التعديلات والإضافات الدستورية على الاستفتاء العام أو تحال على برلمان الجمهورية رهناً باستنتاجات المجلس الدستوري لجهة امتثالها للشروط المنصوص عليها في البند 2 من المادة 91 من الدستور. ومنذ بدء العمل بدستور جمهورية كازاخستان في عام 1995، أدخلت عليه تعديلات وإضافات أربع مرات.

111- وفقاً لقانون جمهورية كازاخستان المؤرخ 7 تشرين الأول/أكتوبر 1998 رقم 284 - طاء المتعلق بإجراء تعديلات وإضافات على دستور جمهورية كازاخستان، تم تعديل على 19 مادة من مواد الدستور. وقد هدفت التعديلات والإضافات إلى تحسين نظام البلد السياسي بغية زيادة مشاركة الشعب في الحكومة. وفي هذا السياق، تمثلت إحدى الخطوات الهامة في تطبيق نظام انتخابي مختلط. وتحقيقاً لهذه الغاية، زيدت عضوية مجلس النواب - إحدى غرفتي البرلمان - عشر مقاعد منحت للأحزاب السياسية الفائزة في الانتخابات بالقوائم الحزبية على أساس التمثيل النسبي. وتمثلت إحدى الإضافات الرئيسية إلى الدستور في توسيع صلاحيات البرلمان، وتعزيز مساءلة أعضاء الحكومة أمام الهيئة البرلمانية، وزيادة مدة ولاية مجلس النواب في البرلمان من أربع سنوات إلى خمس بالنسبة لأعضاء مجلس النواب، وإلى ست سنوات بالنسبة لأعضاء مجلس الشيوخ. واستكمل الدستور ببند يتعلق بقواعد انتخاب (أو تعيين) رؤساء البلديات (باستثناء المقاطعات والمدن ذات الأهمية على مستوى الجمهورية والعاصمة) وفق النظام الذي يحدده رئيس الجمهورية. وأنشئ معهد لهيئة المحلفين في القضايا الجنائية، فضلاً عن إجراءات جديدة أخرى.

112- للمرة الثانية، تم بموجب قانون جمهورية كازاخستان، المؤرخ 21 أيار/مايو 2007 رقم 254-III والمتعلق بإدخال تعديلات وإضافات على دستور جمهورية كازاخستان، تعديل 40 مادة، بما في ذلك إضافة المادة 94-1. وقد تمثلت المواقف الموضوعية الأساسية لهذا الإصلاح الدستوري في إلغاء الحظر المفروض على دمج المؤسسات العامة ومؤسسات الدولة وعلى تمويل الدولة للجمعيات، والحد من تطبيق عقوبة الإعدام، وحصر الحق في إصدار مذكرات التوقيف والاحتجاز بالمحاكم؛ وتحديث الوضع القانوني لمجلسي النواب والشيوخ في البرلمان، وإناطة هيئة المجلس وعمله بوظيفة إدارة البرامج الحزبية؛ وزيادة عدد أعضاء مجلس الشيوخ الذين يعينهم رئيس الدولة إلى خمسة عشر عضواً؛ وتشكيل آلية جديدة للعلاقات بين السلطة التشريعية - البرلمان (في المقام الأول، المجلس) والسلطة التنفيذية - الحكومة؛ وإعلاء المكانة الدستورية لجمعية شعب كازاخستان، وتمكينها من انتخاب 9 نواب من مجلس البرلمان، فضلاً عن مجلس القضاء الأعلى. وتم تعديل بعض أحكام القانون الأساسي المنظمة لنشاط السلطة القضائية وسلطة إنفاذ القانون، والإدارة الحكومية المحلية وإدارة الحكم الذاتي، إلى جانب تدابير أخرى.

113- وللمرة الثالثة، تم بموجب قانون جمهورية كازاخستان، المؤرخ 2 شباط/فبراير 2011 رقم 403-IV المتعلق بإدخال تعديلات على دستور جمهورية كازاخستان، استكمال المادة 41 بالبند 3-1 الذي أنشئت بموجبه مؤسسة إجراء الانتخابات الاستثنائية لرئيس الدولة.

114- وقد شكل الإصلاح الدستوري لعام 2017 مرحلة طبيعية جديدة على طريق التحول الشامل المطرد للمجتمع والدولة. فبموجب قانون جمهورية كازاخستان المؤرخ 10 آذار/مارس 2017 رقم 51-VI المتعلق بإدخال تعديلات وإضافات على دستور جمهورية كازاخستان، تم تعديل 25 مادة من مواد الدستور.

115- ويهدف عدد من الأحكام الجديدة إلى ضمان سيادة الدستور في ظل نظام القانون المعمول به وتنفيذه على نحو غير مشروط في جميع أنحاء البلد، وتحسين مستوى الحوكمة، وتعزيز حماية الحقوق والحريات الدستورية الخاصة بالإنسان والمواطن، وضمان أداء المواطنين واجباتهم الدستورية.

116- وقد أضفى القانون طابعاً ديمقراطياً على عملية تحديث نموذج الحكم الرئاسي من خلال توضيح المركز الدستوري لرئيس الدولة، وتعزيز دور واستقلالية البرلمان والحكومة ومسؤوليتهما، وإعادة توزيع الصلاحيات بين الرئيس والبرلمان والحكومة، انطلاقاً من مبدأ الوحدة والفصل بين سلطات الدولة. وقد نص القانون ايضاً على تعديل الأسس الدستورية للنظام القضائي ومكتب المدعي العام.

117- وبغية تحسين فعالية الدستور، نص قانون جمهورية كازاخستان المتعلق بإدخال تعديلات وإضافات على دستور جمهورية كازاخستان رقم 51-VI ЗРК، المؤرخ 10 آذار/مارس 2017، على تدعيم معهد الرقابة الدستورية وتفعيل مسؤولية المجلس الدستوري.

118- ووُسّعت لائحة القيم الدستورية المتمتعة بحماية خاصة: ”ما ينص عليه القانون من استقلال الدولة، ووحدة الجمهورية وسلامتها الإقليمية، وشكل حكمها، فضلاً عن المبادئ الأساسية المتعلقة بعمل الجمهورية، وفق ما أرساه مؤسس دولة كازاخستان المستقلة، أول رئيس للجمهورية" (البند 2 من المادة 91 من الدستور).

119- وأضفت التعديلات والإضافات التي أدخلت على القانون محتوى جديداً على القيم الدستورية والمبادئ الأساسية لعمل لجمهورية.

120- يعود حق المبادرة التشريعية لرئيس الجمهورية وأعضاء البرلمان والحكومة، وينفذ حصراً في إطار مجلس النواب.

121- ولرئيس الجمهورية الحق في تحديد أولويات النظر في مشاريع القوانين، بمعنى أن مشاريع القوانين ذات الصلة يجب أن تعتمد على سبيل الأولوية في غضون شهرين.

122- ويحق للبرلمان إصدار القوانين التي تنظم أهم العلاقات الاجتماعية، وترسي المبادئ والقواعد الأساسية المتعلقة بالشخصية الاعتبارية للأفراد والكيانات القانونية، والحقوق والحريات المدنية، والالتزامات ومسؤوليات الأفراد والكيانات القانونية؛ ونظام الملكية والحقوق العينية الأخرى؛ وأسس تنظيم وعمل أجهزة الدولة وهيئات الحكم الذاتي المحلي، والخدمة المدنية والعسكرية؛ والضرائب والرسوم وسواها من الجبايات؛ والميزانية القومية؛ والهيكلية القضائية وأصول المحاكمات؛ والتعليم والرعاية الصحية والتأمين الاجتماعي؛ وخصخصة المؤسسات وممتلكاتها؛ وحماية البيئة؛ والهيكلية الإدارية والإقليمية للجمهورية؛ وضمان أمن الدولة والدفاع عنها.

123- تخضع العلاقات الأخرى كافة لأحكام التشريعات الفرعية.

124- ويسن البرلمان التشريعات في شكل قوانين جمهورية كازاخستان، وقرارات البرلمان، وقرارات مجلسي الشيوخ والنواب، وهي أحكام ملزمة على كامل أراضي الجمهورية.

125- وتدخل قوانين الجمهورية حيز النفاذ بعد توقيع رئيس الجمهورية عليها.

126- وينبغي ألا تتعارض قوانين الجمهورية وقرارات البرلمان ومجلسيه مع أحكام الدستور. كما لا ينبغي أن تتنافى قرارات البرلمان ومجلسيه مع أحكام القوانين.

127- ويجري وفقاً لقانون خاص ولأنظمة البرلمان ومجلسيه تنظيم الإجراءات المتعلقة بوضع القوانين التشريعية وغيرها من الصكوك الحقوقية المعيارية للجمهورية، وعرض تلك القوانين والصكوك ومناقشتها وإنفاذها ونشرها.

(ب) رئيس جمهورية كازاخستان

128- وينص البند 1 من المادة 1 من دستور جمهورية كازاخستان على أن كازاخستان دولة وحدوية ذات نظام رئاسي.

129- ورئيس جمهورية كازاخستان رأس الدولة وأعلى مسؤوليها رتبة، وهو يحدد التوجهات الرئيسية للسياسة الداخلية والخارجية للدولة، ويمثل كازاخستان داخل البلد وفي العلاقات الدولية.

130- ويعتبر رئيس الجمهورية رمزاً لوحدة الشعب وسلطة الدولة وضامناً لهما ولأركان الدستور ولحقوق الإنسان والمواطن وحرياتهما.

131- ويكفل رئيس الجمهورية تساوق أداء فروع سلطة الدولة كافة، ومساءلة أجهزة الدولة أمام الشعب.

132- ويُنتخب رئيس جمهورية كازاخستان وفقاً للقانون الدستوري لجمهورية كازاخستان رقم ٢٤٦٤المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ المتعلق بالانتخابات في جمهورية كازاخستان، من جانب مواطني الجمهورية الراشدين بواسطة الاقتراع السري العام والمباشر المبني على المساواة، لولاية مدتها خمس سنوات.

133- يجوز انتخاب مواطن من مواطني الدولة رئيساً لجمهورية كازاخستان، على أن لا يقل عمره عن الأربعين سنة وأن يجيد لغة الدولة الرسمية، وأن يكون مقيماً في كازاخستان منذ خمسة عشر عاماً وذا كفاءة علمية عالية. وقد يحدد القانون الدستوري شروطاً إضافية بشأن المرشحين لرئاسة الجمهورية.

134- ولا يجوز انتخاب الشخص عينه رئيساً للجمهورية أكثر من مرتين متتاليتين. غير ان هذا الحكم لا ينطبق على أول رئيس لجمهورية كازاخستان.

135- ويصدر رئيس جمهورية كازاخستان، بناء على أحكام الدستور والقوانين تنفيذاً لها، مراسيم وأوامر ملزمة على كامل أراضي الجمهورية.

136- وفي 25 كانون الثاني/يناير 2017، توجه رئيس جمهورية كازاخستان في خطابه إلى شعب البلد، مستعرضاً نقاط الإصلاح الرئيسية التي اقترحها من أجل إعادة توزيع الصلاحيات بين فروع سلطة الدولة.

137- وفي 10 آذار/مارس 2017، وقع رئيس الدولة نور سلطان نزارباييف على القانون المتعلق بإدخال تعديلات وإضافات على دستور جمهورية كازاخستان الذي نص على إعادة توزيع الصلاحيات بين فروع السلطة. وقد تم بموجب القانون إدخال 26 تعديلاً على 19 مادة من مواد دستور كازاخستان.

138- وأنيطت بالبرلمان مهمة تحديد نظام تعيين أو انتخاب حكام المناطق والمدن، (باستثناء العاصمة والمدن ذات الأهمية على مستوى الجمهورية)، والمناطق في المدن، والمناطق الريفية، والقرى (المستوطنات) التي كانت في السابق من مهام رئيس الجمهورية، وفقاً للمادة 17 من القانون الدستوري لجمهورية كازاخستان المؤرخة 26 كانون الأول/ديسمبر 1995 رقم 2733 المتعلق برئيس جمهورية كازاخستان.

139- ويجري النظر في تعديل صلاحيات الرئيس المتعلقة بإلغاء مراسيم الحكومة وقرارات رئيس الوزراء، إذ لا يجوز إلغاء تلك الصكوك الا من جانب رئيس الوزراء والحكومة على التوالي. وهذا يعني إبطال حق رئيس الجمهورية في إلغاء أو تعليق مراسيم الحكومة وقرارات رئيس الوزراء، ما يعزز استقلالية الحكومة ومسؤوليتها في آن واحد.

140- وتم بموجب القانون تحديث إضفاء الطابع الديمقراطي على نموذج الحكم الرئاسي من خلال تعزيز دور البرلمان والحكومة واستقلاليتهما ومسؤوليتهما، وإعادة توزيع بعض الصلاحيات الرئاسية بين البرلمان والحكومة.

141- ويجوز إعفاء رئيس جمهورية كازاخستان من منصبه قبل انتهاء ولايته في حال عجزه المستمر عن الاضطلاع بمسؤولياته بسبب المرض.

142- ولا يتحمل رئيس الجمهورية المسؤولية عما يمارسه من أفعال أثناء أدائه مهام منصبه، إلا إذا في حالة الخيانة العظمى، ويجوز حينها للبرلمان عزله عن منصبه.

143- لا يجوز للبرلمان إقصاء رئيس الدولة عن منصبه الا في حالة الخيانة العظمى.

144- ولا يجوز إثارة مسألة عزل رئيس الجمهورية عن منصبه خلال مدة نظره في مسالة الإنهاء المبكر لصلاحيات برلمان الدولة أو مجلس نوابه.

145- وفي حال إعفاء رئيس جمهورية كازاخستان أو عزله أو وفاته قبل انتهاء ولايته، تنتقل صلاحيات الرئاسة خلال الفترة المتبقية إلى رئيس مجلس الشيوخ؛ وفي حال تعذر تولي رئيس مجلس الشيوخ صلاحيات الرئيس، تنتقل هذه الأخيرة إلى رئيس مجلس النواب؛ وفي حال تعذر تولي رئيس مجلس النواب تلك الصلاحيات تنتقل هذه إلى رئيس الوزراء. ويبادر الشخص الذي يتولى صلاحيات رئيس الجمهورية إلى الاستقالة تباعاً من منصب رئاسة مجلس الشيوخ، أو رئاسة مجلس النواب، أو رئاسة مجلس الوزراء. وفي هذه الحالة، تملأ الوظائف العامة الشاغرة وفق النظام المنصوص عليها في الدستور.

146- وفق الأسس والأنظمة المنصوص عليها في البند 1 من المادة المذكورة، لا يجوز للشخص الذي يتولى صلاحيات رئيس جمهورية كازاخستان ان يشرع في إدخال تغييرات وإضافات على دستور جمهورية كازاخستان.

147- ويحدَّد مركز وصلاحيات أول رئيس لكازاخستان بموجب الدستور والقانون الدستوري لجمهورية كازاخستان رقم 83-II المؤرخ 20 تموز/يوليه 2000 المتعلق بأول رئيس لجمهورية كازاخستان - زعيم الأمة.

148- وفي 5 تموز/يوليه 2018، اعتُمد قانون مجلس الأمن الذي يحدد الوضع القانوني لمجلس أمن جمهورية كازاخستان واختصاصه وتنظيم نشاطه. وتشير الوثيقة إلى أنه ”يعود لأول رئيس لجمهورية كازاخستان، - نظراً لمهمته التاريخية، الحق في رئاسة مجلس الأمن مدى الحياة“.

149- ومجلس الأمن هيئة دستورية ينشئها رئيس جمهورية كازاخستان بهدف تنسيق تنفيذ سياسة موحدة للدولة في مجال الأمن والدفاع الوطني بغية الحفاظ على الاستقرار السياسي الداخلي، وحماية النظام الدستوري، واستقلال الدولة، والسلامة الاقليمية والمصالح الوطنية لكازاخستان على الساحة الدولية.

(ج) برلمان جمهورية كازاخستان

150- يعتبر برلمان جمهورية كازاخستان الهيئة العليا الممثلة للسلطة التشريعية في الجمهورية.

151- ويتألف البرلمان من غرفتين: مجلس الشيوخ ومجلس النواب، اللذين يعملان بصورة دائمة.

152- ويتكون مجلس الشيوخ من ممثلين اثنين عن كل مقاطعة، ومدينة ذات أهمية على مستوى الجمهورية، وعن العاصمة، وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في القانون الدستوري. ويعين رئيس الجمهورية ممثلي مجلس الشيوخ الخمسة عشر من منطلق ضمان تمثيل المصالح الثقافية والوطنية وغيرها من مصالح المجتمع ذات الأهمية.

153- ويتكون مجلس النواب من مائة وسبعة نواب، ينتخبون وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في القانون الدستوري.

154- وتبلغ مدة ولاية أعضاء مجلس الشيوخ ست سنوات، فيما تبلغ مدة ولاية أعضاء مجلس النواب - خمس سنوات.

155- ويتم انتخاب أعضاء مجلس النواب الـ 98 بواسطة الاقتراع العام السري والمباشر القائم على المساواة. وينتخب تسعة نواب من مرشحي جمعية شعب كازاخستان. وتجرى الانتخابات العادية لأعضاء مجلس النواب في موعد أقصاه شهران قبل انتهاء ولاية البرلمان الراهنة.

156- ويجري انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ على أساس الاقتراع السري غير المباشر. ويعاد انتخاب نصف أعضاء مجلس الشيوخ المنتخبين مرة كل ثلاث سنوات. في الوقت نفسه، تجري انتخاباتهم العادية في موعد أقصاه شهران قبل انتهاء ولايتهم.

157- وتُجرى الانتخابات الاستثنائية لأعضاء البرلمان أو مجلس نوابه في غضون شهرين من تاريخ الإنهاء المبكر لصلاحيات البرلمان أو مجلس نوابه.

158- ويجوز أن يكون عضو البرلمان أحد مواطني جمهورية كازاخستان المقيمين بصورة دائمة على أراضيها على مدى السنوات العشر الأخيرة. وينبغي لعضو مجلس الشيوخ أن يكون قد بلغ الثلاثين من عمره، وعلى درجة عالية من العلم، وذا خبرة عملية لا تقل عن خمس سنوات، وأن يكون مقيماً بصورة مستمرة في المقاطعة ذات الصلة، أو في المدينة ذات الأهمية على مستوى الجمهورية أو في العاصمة، مدة لا تقل عن ثلاث سنوات. أما عضو مجلس النواب فيجوز أن يكون فرداً بلغ الخامسة والعشرين من العمر.

159- وتنتهي صلاحيات عضو البرلمان في حال استقالته، أو وفاته أو اعتباره بموجب قرار محكمة نافذ فاقداً للأهلية، أو متوفياً، أو مفقوداً أو في أي حالات أخرى ينص عليها الدستور والقانون الدستوري.

160- ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية إنهاء صلاحيات أعضاء مجلس الشيوخ المعينين قبل انتهاء مدة ولايتهم.

161- وتنتهي صلاحيات أعضاء البرلمان ومجلس نوابه في حال تم حل البرلمان أو مجلس نوابه.

162- ويسن البرلمان القوانين ويدخل عليها التعديلات والإضافات، ويصدق على المعاهدات الدولية التي تلتزم بها كازاخستان ويلغيها.

163- يتولى برلمان كازاخستان، في جلسة مشتركة لكلا مجلسيه وبناء على اقتراح رئيس الجمهورية، إدخال التعديلات والإضافات على الدستور؛ الموافقة على تقارير الحكومة ولجنة الحسابات المعنية بمراقبة تنفيذ ميزانية الدولة فيما يتعلق بتنفيذ هذه الميزانية. ويعني عدم موافقة البرلمان على تقرير الحكومة المتعلق بتنفيذ ميزانية الدولة إعلانه حجب الثقة عن الحكومة. ويبت البرلمان في المسائل المتعلقة بالحرب والسلم؛ ويتخذ بناء على اقتراح رئيس الجمهورية قراراً باستخدام القوات المسلحة للوفاء بالالتزامات الدولية إزاء حفظ السلم والأمن؛ ويستمع إلى رسائل المجلس الدستوري السنوية بشأن حالة الشرعية الدستورية في الجمهورية؛ ويشكل لجاناً مشتركة من المجلسين، وينتخب ويعفي رؤساءها من مناصبهم؛ ويستمع إلى التقارير المتعلقة بعمل اللجان؛ وينفذ أي صلاحيات أخرى يخولها الدستور للبرلمان.

164- ويعود حق المبادرة التشريعية لرئيس جمهورية كازاخستان وأعضاء البرلمان والحكومة وينفذ حصراً في إطار مجلس النواب.

165- ويعتمد البرلمان القوانين والتشريعات الدستورية في إطار جلسات مستقلة في مجلس النواب ثم في مجلس الشيوخ يناقش خلالهما جملة مسائل، من بينها الموافقة على ميزانية الدولة، وإدخال التعديلات والإضافات عليها، وفرض وإلغاء الضرائب والرسوم الحكومية، وتحديد إجراءات حل المسائل المتعلقة بالهيكل الإداري والإقليمي لكازاخستان؛ وإنشاء جوائز تمنحها الدولة؛ ومعالجة قضايا العفو؛ والتصديق على المعاهدات الدولية للجمهورية وإلغائها وغيرها من المسائل.

166- ويحق لمجلس النواب بأكثرية أعضائه وبمبادرة من خمس مجموعه على الأقل حجب الثقة عن الحكومة.

167- وينفرد كلا مجلسي البرلمان، بدون مشاركة الآخر، بتعيين عضوين في المجلس الدستوري؛ وعضوين آخرين لمدة خمس سنوات في لجنة الانتخابات المركزية، وثلاثة أعضاء في لجنة الحسابات المعنية بمراقبة تنفيذ ميزانية الدولة؛ وينتدب نصف أعضاء اللجنة التي يشكلها البرلمان في الحالة المنصوص عليها في البند 1 من المادة 47 من الدستور؛ وينتخب نصف أعضاء لجان البرلمان المشتركة؛ وينهي صلاحيات نواب المجلسين، ويبت، بناء على اقتراح المدعي العام لجمهورية كازاخستان، في المسائل المتعلقة برفع الحصانة عن نواب المجلسين؛ ويعقد جلسات استماع برلمانية حول قضايا تدخل في نطاق اختصاص كليهما؛ ويحق لكليهما، بمبادرة مما لا يقل عن ثلث مجموع عدد نوابه، الاستماع إلى تقارير أعضاء الحكومة فيما يتعلق بأنشطتهم. وعقب الاستماع إلى التقرير، يحق لكلا المجلسين، بأغلبية لا تقل عن ثلثي مجموع أصوات أعضائه، توجيه نداء إلى رئيس الجمهورية بإعفاء عضو من أعضاء الحكومة من منصبه في حال عدم تنفيذه قوانين الدولة. وفي هذه الحالة، يعفي رئيس الجمهورية عضو الحكومة من منصبه، ويشكل هيئات تنسيق وهيئات عمل داخل المجلسين، ويوافق على النظام الخاص بنشاطه وغيرها من القرارات المتعلقة بمسائل تنظيم الإجراءات الداخلية للمجلس.

168- ويجوز لرئيس الجمهورية حل البرلمان أو مجلس النواب بعد التشاور مع رئيسي مجلسي البرلمان ورئيس الوزراء.

169- وتحدَّد إجراءات تنظيم وعمل البرلمان والوضع القانوني لأعضائه وفقاً لأحكام القانون الدستوري لجمهورية كازاخستان المؤرخ 16 تشرين الأول/أكتوبر 1995 رقم 2529 المتعلق ببرلمان جمهورية كازاخستان ومركز أعضائه.

(د) حكومة جمهورية كازاخستان

170- تتولى الحكومة مهام السلطة التنفيذية في جمهورية كازاخستان، وترأس منظومة الهيئات التنفيذية في الدولة وتشرف على عملها.

171- وتعتبر الحكومة هيئة جماعية وهي مسؤولة في جميع تصرفاتها أمام رئيس الجمهورية البرلمان.

172- ويحدد القانون الدستوري لجمهورية كازاخستان رقم 2688، المؤرخ 18 كانون الأول/ ديسمبر 1995 والمتعلق بحكومة جمهورية كازاخستان، اختصاصات الحكومة وقواعد تنظيمها وأنشطتها.

173- وتمارس الحكومة حقها في المبادرة التشريعية وتنفذها حصراً في إطار مجلس النواب.

174- ويتولى رئيس جمهورية كازاخستان تشكيل الحكومة على النحو التالي:

* يطرح رئيس الجمهورية على مجلس نواب البرلمان، بعد التشاور مع كتل الأحزاب السياسية الممثلة في هذا الأخير، ترشيح رئيس الوزراء لينظر المجلس في هذا الترشيح ويمنح موافقته عليه؛
* يُعين رئيس الوزراء بناء بموافقة مجلس نواب البرلمان؛
* يحدد تشكيلة الحكومة بناءً على اقتراح من رئيس الوزراء؛
* بناء على اقتراح رئيس الوزراء المقدم بعد التشاور مع مجلس البرلمان النيابي، يعين أعضاء الحكومة في وظائفهم؛
* يعين بشكل مستقل وزراء الخارجية والدفاع والداخلية؛
* يتقبل اليمين الدستورية لأعضاء الحكومة.

175- وترسم حكومة جمهورية كازاخستان الاتجاهات الرئيسية للسياسة الاجتماعية والاقتصادية للدولة، وقدرتها الدفاعية، وأمنها، وحماية نظامها العام وتتولى تنفيذ تلك التدابير؛ وتقر بالتنسيق مع رئيس الجمهورية برامج الدولة وتضمن تنفيذها؛ وتعرض على البرلمان ميزانية الدولة والتقارير المتعلقة بتنفيذها وتكفل تنفيذ بنود تلك الميزانية؛ وتطرح مشاريع القوانين على مجلس النواب وتكفل تنفيذها؛ وتنظم إدارة ممتلكات الدولة؛ وتصوغ تدابير إدارة السياسة الخارجية للدولة؛ وتشرف على عمل الوزارات، واللجان الحكومية وغيرها من الهيئات التنفيذية المركزية والمحلية؛ وتلغي أو تعلق كلياً أو جزئياً عمل الوزارات واللجان الحكومية وسواها من الهيئات التنفيذية المركزية والمحلية في الدولة؛ وتقر، بالتنسيق مع رئيس الجمهورية، نظاماً موحداً لتمويل أجور موظفي جميع الهيئات المنفق على أنشطتها من ميزانية الدولة؛ وتتولى تنفيذ المهام الأخرى الموكلة إليها بموجب أحكام الدستور والقوانين والمراسيم الرئاسية. ويضطلع رئيس وزراء جمهورية كازاخستان بتنظيم وإدارة عمل الحكومة، ويتولى شخصياً مسؤولية أدائها، ويوقع المراسيم الصادرة عن الحكومة؛ ويرفع التقارير إلى رئيس الدولة والبرلمان بشأن الاتجاهات الرئيسية لعمل الحكومة وأهم قراراتها كافة، وسوى ذلك من المهام المتصلة بتنظيم عمل الحكومة وإدارته. ويتخذ أعضاء الحكومة قراراتهم باستقلالية في نطاق اختصاصهم وهم مسؤولون شخصياً أمام رئيس الوزراء عن عمل الهيئات الحكومية الخاضعة لهم. وأي عضو من أعضاء الحكومة لا يتفق مع السياسة التي تنتهجها الحكومة أو لا ينفذها يستقيل أو يعفى من منصبه. وتقدم الحكومة استقالتها أمام مجلس نواب برلمان الجمهورية المنتخب حديثاً.

176- ويحق للحكومة ولأي من أعضائها إعلان استقالتهم أمام رئيس الجمهورية إذا رأوا تعذر استمرارهم في أداء المهام الموكلة إليهم.

177- وتعلن الحكومة استقالتها أمام رئيس الجمهورية في حال تصويت المجلس أو البرلمان بحجب الثقة عن الحكومة.

178- وقبول الاستقالة يعني إنهاء صلاحيات الحكومة أو إعفاء أي عضو من أعضائها من منصبه. أما قبول استقالة رئيس الوزراء فيعني إنهاء صلاحيات الحكومة بكاملها.

179- ويحق لرئيس الدولة، بمبادرة شخصية منه، اتخاذ قرار بإنهاء صلاحيات الحكومة وإعفاء أي عضو من أعضائها من منصبه. ويعني إعفاء رئيس الوزراء من منصبه إنهاء صلاحيات الحكومة بكاملها.

180- ويوافق البرلمان في جلسة مشتركة لمجلسي النواب والشيوخ على تقارير الحكومة ولجنة الحسابات المعنية بالرقابة على تنفيذ ميزانية الدولة بشأن تنفيذ تلك الميزانية. وعدم موافقة البرلمان على تقرير الحكومة بشأن تنفيذ ميزانية الدولة يعني تصويت البرلمان على حجب ثقته عن الحكومة.

181- ويحق لكلا مجلسي البرلمان، بدون مشاركة الآخر، الاستماع إلى التقارير المتعلقة بأنشطة أعضاء الحكومة، بمبادرة مما لا يقل عن ثلثي مجموع عدد نواب المجلس. وعقب الاستماع إلى التقرير، يحق للمجلس، بأكثرية لا تقل عن ثلثي أصوات أعضائه، التوجه إلى رئيس الجمهورية بطلب إعفاء عضو من أعضاء الحكومة من منصبه في حال عدم امتثاله لقوانين الدولة. وفي هذه الحالة، يعفي رئيس الجمهورية عضو الحكومة من منصبه.

(هـ) المجلس الدستوري لجمهورية كازاخستان

182- المجلس الدستوري هيئة حكومية تضمن سيادة دستور جمهورية كازاخستان على أراضي الجمهورية كافة، وتمارس صلاحياتها بشكل مستقل تماماً عن أجهزة الدولة، ومؤسساتها ومسؤوليها ومواطنيها، ولا تخضع إلا لدستور الجمهورية.

183- ويتألف المجلس الدستوري لجمهورية كازاخستان من سبعة أعضاء تمتد فترة ولايتهم ست سنوات. ويعتبر القانون رؤساء الجمهورية السابقين أعضاء مدى الحياة في المجلس الدستوري.

184- ويعين رئيس الجمهورية رئيس المجلس الدستوري، ويكون صوته حاسماً في حال انقسام الأصوات.

185- ويعين رئيس الجمهورية عضوين من أعضاء المجلس الدستوري، فيما يعين كلا مجلسي الشيوخ والنواب بدوره عضوين آخرين في المجلس نفسه.

186- ويجري تحديث نصف أعضاء المجلس الدستوري مرة كل ثلاث سنوات.

187- تشكل أول مجلس دستوري لجمهورية كازاخستان وفقاً لدستور جمهورية كازاخستان المؤرخ 30 أب/أغسطس 1995 على النحو التالي: ثلاثة أعضاء يعين كل منهم لمدة ثلاث سنوات، على التوالي، من جانب رئيس الجمهورية، ورئيس مجلس الشيوخ ورئيس مجلس نواب البرلمان. وثلاثة آخرين لمدة ست سنوات. أما رئيس المجلس الدستوري فيعينه رئيس الجمهورية لمدة ست سنوات.

188- وينظم القانون رقم 2737 المؤرخ 29 كانون الأول/ديسمبر 1995 المتعلق بالمجلس الدستوري لجمهورية كازاخستان هيكلية وعمل هذا الأخير.

189- ويبت المجلس الدستوري، بطلب من رئيس الجمهورية، أو رئيس مجلس الشيوخ، أو رئيس مجلس النواب، أو أغلبية لا تقل عن خمس مجموع أعضاء البرلمان أو رئيس الوزراء، في حال نشوء جدل، في صحة إجراء الانتخابات الرئاسية، والبرلمانية، والاستفتاء العام؛ وينظر في القوانين المعتمدة من جانب البرلمان، قبل التوقيع عليها من جانب رئيس الجمهورية، ليتحقق من امتثالها لأحكام الدستور، كما ينظر في امتثال المراسيم الصادرة عن البرلمان ومجلسيه لأحكام دستور؛ وينظر في المعاهدات الدولية قبل التصديق عليها للتحقق من امتثالها للدستور؛ ويقدم تفسيراً رسمياً لقواعد الدستور؛ ويصدر قراراً نهائياً بشأن التقيد بالإجراءات الدستورية المعمول بها قبل اتخاذ البرلمان قراراً بعزل رئيس الجمهورية من منصبه قبل انتهاء ولايته.

190- وينظر المجلس الدستوري، بناء على طلب من رئيس الجمهورية وفي سبيل حماية حقوق وحريات الإنسان والمواطن، وضمان الأمن القومي وسيادة الدولة وسلامتها الإقليمية، في أي قانون أو صك حقوقي آخر دخل حيز النفاذ للتحقق من امتثاله لدستور الجمهورية، فيما يتعلق بإصدار فتوى بشأن الحالة المنصوص عليها في البند 3 من المادة 91 من دستور جمهورية كازاخستان.

191- وينظر المجلس الدستوري في الطلبات المقدمة من المحاكم بشأن إعلان عدم دستورية قانون من القوانين، في حال وجدت المحكمة أن القانون أو أي صك حقوقي معياري آخر مطلوب تطبيقه ينتهك حقوق وحريات الإنسان والمواطن المنصوص عليها في الدستور. فضلاً عن ذلك، وتعميماً للممارسة الدستورية، يرسل المجلس سنوياً إلى البرلمان رسالة تتعلق بحالة الشرعية الدستورية في الجمهورية.

192- ويصدر المجلس الدستوري قراره في غضون شهر واحد من تاريخ استلام الطلب. ويجوز، بطلب من رئيس الجمهورية، خفض هذه المدة إلى عشرة أيام، في حال لم تحتمل المسألة التأخير.

193- ولا يجوز التوقيع على القوانين والمعاهدات الدولية التي لا تتفق مع دستور جمهورية كازاخستان، وبالتالي، لا يجوز التصديق على تلك القوانين والمعاهدات وإنفاذها.

194- تلغى القوانين والصكوك الحقوقية الأخرى المعتبرة غير دستورية، بما فيها تلك التي تنتهك حقوق وحريات الإنسان والمواطن المنصوص عليها في الدستور، وبالتالي فهي لا تخضع للتطبيق.

195- تدخل قرارات المجلس الدستوري حيز التنفيذ اعتباراً من تاريخ اتخاذها، وهي ملزمة على عموم أراضي الجمهورية، ونهائية وغير قابلة للاستئناف.

196- في الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير 1996 إلى كانون الثاني/يناير 2017، تلقى المجلس الدستوري أكثر من 190 طلباً: 21 من رئيس جمهورية كازاخستان، و77 - من رئيسي مجلسي البرلمان ونوابهما، و27 - من رئيس الوزراء، و67 من المحاكم.

197- وفي المجموع، اعتمد المجلس الدستوري أكثر من 140 مرسوماً تنظيمياً، بما في ذلك ستة مراسيم تتعلق بالتفسير الإضافي لمراسيمه.

198- وفي الفترة الممتدة من عام 1996 إلى 2018، أُعلن في جلسة مشتركة لمجلسي البرلمان عن 22 رسالة واردة من المجلس الدستوري بشأن حالة الشرعية الدستورية في جمهورية كازاخستان. وأثيرت في تلك الرسائل تساؤلات بشأن حماية حقوق الإنسان، وتحسين العمل التشريعي، ومواءمة التشريعات مع أحكام الدستور، والقضاء والعدالة، والإجراءات القانونية، والإصلاح الإداري الجاري وغيرها من مجالات التنظيم الدستوري.

(و) النظام القضائي

199- وفقاً لدستور جمهورية كازاخستان، وحدها المحاكم مخولة إقامة العدل في الدولة.

200- وتعود السلطة القضائية للمحاكم وحدها ممثلة بقضاة دائمين، وبمحلفين يشاركون في الدعاوى الجنائية في الحالات ووفقاً للإجراءات التي ينص عليها القانون.

201- وتمارس السلطة القضائية باسم جمهورية كازاخستان بهدف حماية الحقوق والحريات والمصالح المشروعة للمواطنين والمؤسسات، وإنفاذ أحكام الدستور، والقوانين وغيرها من الصكوك الحقوقية التنظيمية، فضلاً عن المعاهدات الدولية التي تدخل الجمهورية طرفاً فيها.

202- ولا يجوز حرمان أحد من الحق في النظر في قضيته أمام محكمة مختصة ومستقلة ونزيهة، مع مراعاة شروط القانون والعدالة كافة.

203- قطعت جمهورية كازاخستان منذ استقلالها شوطاً طويلاً خلال فترة قصيرة تاريخياً، لتصبح دولة ذات سيادة وديمقراطية يسودها القانون.

204- وبموجب القانون الدستوري لعام 1991 المتعلق باستقلال الدولة ودستور جمهورية كازاخستان لعام 1993، تعد السلطة القضائية أحد فروع سلطة الدولة.

205- وقد أدى اعتماد الدستور الحالي في عام 1995 دوراً أساسياً في تطوير البلد، وحدد الاتجاهات الاستراتيجية لتطور المجتمع والدولة، وكرس الحقوق والحريات الأساسية للإنسان والمواطن، فضلاً عن نظام جديد لمؤسسات الدولة.

206- وأرسى الدستور القواعد الأساسية للنظام القضائي وتنظيم عمل محاكم الجمهورية، ومبدأ وحدة النظام القضائي، وضمان استقلال المحاكم والقضاة، ومركزهم ودورهم في حماية حقوق الإنسان وحرياته.

207- وبموجب المرسوم الرئاسي المتمتع بقوة القانون الدستوري المتعلق بالمحاكم ومركز القضاة في جمهورية كازاخستان لعام 1995، والقانون الدستوري المتعلق بالنظام القضائي ومركز القضاة في جمهورية كازاخستان لعام 2000، يتمتع كل فرد بضمان الحماية القضائية إزاء أي تعديات أو قرارات أو أفعال (تقاعس) غير قانونية تمارسها أجهزة الدولة أو مؤسساتها أو مسؤولوها أو غيرهم من الأشخاص الذين ينتهكون الحقوق والحريات والمصالح المشروعة أو يحدون منها.

208- وقد نص نهج السياسة القانونية للجمهورية للفترة 2002-2010، الذي اعتمد في عام 2002، على توسيع مجالات الحماية القضائية لحقوق المواطنين وتحسين فرص الوصول إلى العدالة.

209- وفي إطار تنفيذ ذلك النهج، أنشئت محاكم اقتصادية وإدارية متخصصة مشتركة بين المناطق، ومحاكم للأحداث ومحاكم جنائية.

210- واعتُمد قانون تحديد الاختصاص القضائي، الهادف إلى تعزيز دور المحاكم المحلية، وتبسيط الإجراءات القضائية وتعزيز دور محاكم الاستئناف.

211- وألغيت بموجب التعديلات الدستورية لعام 2007 عقوبة الإعدام على الجرائم المرتكبة، باستثناء جرائم الإرهاب التي تتسبب في فقدان الحياة، والجرائم المنطوية على خطورة بالغة في زمن الحرب. وأضحت عمليات التوقيف تستلزم إذناً قضائياً، ما جعل ذلك آلية مهمة لحماية حقوق المواطنين الدستورية.

212- ويحدد رئيس الدولة سبل تطوير النظام القضائي في استراتيجية تطوير جمهورية كازاخستان حتى عام 2050، التي يتمثل غرضها الرئيسي في أن تدخل كازاخستان في عداد الدول الـ 30 الأكثر تقدماً في العالم، فضلاً عن خطة الأمة المعنونة ”100 خطوة ملموسة - دولة حديثة للجميع“.

213- وتنص خطة الأمة، التي أعلنت في عام 2015، على إجراء إصلاحات مؤسسية في خمسة مجالات رئيسية هي: 1) تشكيل جهاز دولة حديث؛ 2) ضمان سيادة القانون؛ 3) التصنيع والنمو الاقتصادي؛ 4) تشكيل أمة لمستقبل موحد؛ 5) إقامة دولة متسمة بالشفافية وخاضعة للمساءلة.

214- وأضحت تدابير تحديث النظام القضائي جزءاً هاماً من الإصلاحات الرامية إلى إرساء سيادة القانون. فقد تم في فترة وجيزة تبسيط هيكلية النظام القضائي من خلال الانتقال بنظام العدالة من خمس مراحل إلى ثلاث. ونُقلت مهام محكمة النقض من محاكم المقاطعات إلى المحكمة العليا، وأُلغيت المحكمة الرقابية.

215- وقد أنشئت في المحكمة العليا هيئة متخصصة للنظر في منازعات الاستثمار، ومجلس دولي لتطبيق أفضل الممارسات الدولية.

216- وبغية الارتقاء بالمستوى المهني للسلك القضائي، تم تحسين نظام اختيار القضاة، ورفع سقف شروط التأهيل لكل من المرشحين والقضاة الحاليين.

217- وأعيد تنظيم هيكلية هيئة المحلفين، وتم إصلاح مجلس القضاء الأعلى إصلاحاً جذرياً بحيث أصبح مؤسسة حكومية مستقلة تعمل على اختيار الكوادر القضائية وترشيحها، ذات آلية خاصة بها.

218- وأُنشئت أكاديمية العدل التابعة للمحكمة العليا، التي ستعمل في إطارها هيئة قضائية متخصصة، ومعهد لتطوير قدرات القضاة، فضلاً عن مركز للبحوث العلمية.

219- واعتمد قانون جديد للإجراءات المدنية، دخل حيز النفاذ في 1 كانون الثاني/ يناير 2016، يوفر نظاماً ملائماً وسريعاً للنظر في القضايا المدنية، بهدف التوفيق بين الأطراف، واستخدام تكنولوجيا المعلومات على نطاق واسع في الإجراءات القضائية.

220- ومن بين الأحكام الجديدة الأساسية للقانون توسيع قائمة القضايا المنظور فيها في إطار النظام المبسط، وإدراج الوساطة القضائية، والإجراء التشاركي، ومؤسسة الأمر التنفيذي. ونص القانون على رفع سقف شروط جهوز القضية أمام المحكمة، وتحديد المسؤولية عن تأخير النظر في القضية من جانب الأطراف من خلال فرض نفقات قضائية، وتوسيع نطاق الولاية القضائية لمحاكم الأحداث، والحد من مشاركة المدعي العام.

221- وقد أُدخلت تعديلات على نموذج الإجراءات الجنائية المعمول به منذ عام 2015، تنص على توسيع نطاق عمل هيئة المحلفين وسلطات قضاة التحقيق.

222- وقد تمثل أحد التدابير الهامة في التطبيق الإلزامي لنظام التسجيل السمعي البصري لوقائع المحاكمات كافة، وقد زودت قاعات المحاكم بهذه المناسبة بأحدث الأجهزة.

223- ويتكون النظام القضائي لجمهورية كازاخستان من المحكمة العليا لجمهورية كازاخستان، والمحاكم المحلية وسواها من المحاكم.

224- وتعتبر المحكمة العليا أعلى هيئة قضائية فيما يتعلق بالقضايا المدنية والجنائية وغيرها من القضايا الواقعة ضمن اختصاص المحاكم المحلية وسواها من المحاكم، وتمارس دور محكمة النقض إزاءها وتقدم تفسيرات بشأن المسائل المتعلقة بالممارسة القضائية.

225- وتتكون المحكمة العليا من الهيئات التالية:

* الهيئة العامة؛
* رئاسة الهيئة العامة؛
* الهيئة القضائية المعنية بالقضايا المدنية؛
* الهيئة القضائية المعنية بالقضايا الجنائية؛
* المجلس القضائي المتخصص.

226- وتشمل المحاكم المحلية محاكم المقاطعات والمحاكم المماثلة لها (محاكم أستانا وألماتي، والمحكمة العسكرية) - (يشار إليها فيما يلي بمحاكم المقاطعات)، ومحاكم المناطق والمحاكم المماثلة لها (محاكم المدن، والمحاكم المتخصصة المشتركة بين المناطق).

227- ومحكمة المقاطعة هيئة قضائية تابعة لمحكمة الاستئناف معنية بالقضايا المدنية، والجنائية وغيرها من القضايا الواقعة في نطاق اختصاصها.

228- وتتكون محكمة المقاطعة من الهيئات التالية:

* الهيئة العامة؛
* هيئة رئاسة الجلسة العامة؛
* الهيئة القضائية المعنية بالقضايا المدنية؛
* الهيئة القضائية المعنية بالقضايا الجنائية.

229- وتعمل حالياً في كازاخستان 371 محكمة مؤلفة من المحكمة العليا للجمهورية، و17 محكمة مقاطعة ومماثلة لها، و353 محكمة منطقة (بما في ذلك المحاكم المتخصصة: 10 محاكم عسكرية، و16 محكمة اقتصادية، و26 محكمة إدارية، و17 محكمة جنائية، و19 محكمة للأحداث.

230- وتجري عملية اختيار القضاة وتعيينهم في المناصب القضائية في كازاخستان على أساس تنافسي.

231- ويختار مجلس الشيوخ رئيس المحكمة العليا لجمهورية كازاخستان وقضاتها، بترشيح من رئيس الجمهورية وتوصية مسبقة من مجلس القضاء الأعلى.

232- ويعين رئيس الجمهورية رؤساء المحاكم المحلية وقضاتها بناء على توصية الهيئة ذاتها.

233- مجلس القضاء الأعلى. مجلس القضاء الأعلى هيئة مستقلة دائمة، أنشئت بهدف ضمان الصلاحيات الدستورية لرئيس جمهورية كازاخستان فيما يتعلق بتشكيل المحاكم، وكفالة استقلال القضاة وحصانتهم.

234- ويشكل القضاة والقضاة المتقاعدون نصف أعضاء مجلس القضاء الأعلى، وتكفل المساواة في التمثيل بين قضاة المحكمة العليا والقضاة المتقاعدين في محاكم المقاطعات والمناطق.

235- وينظم قانون خاص المهام والصلاحيات الخاصة بمجلس القضاء الأعلى.

236- هيئة المحلفين. تضم هيئة المحلفين لجنتين تأديبية وتأهيلية.

237- وتضطلع هيئة المحلفين بتقييم نشاط القضاة المهني، عقب سنة من بدء مزاولة القاضي عمله، ثم مرة كل 5 سنوات، ولدى المشاركة في المسابقة لشغل منصب قاض في إحدى المحاكم العليا، أو رئيساً لإحدى المحاكم، أو رئيساً لإحدى الهيئات القضائية.

238- وتتمتع هيئة المحلفين ايضاً بسلطة النظر في شكاوى المواطنين الموجهة ضد القضاة؛ والمسائل المتعلقة بتأكيد حق القاضي في تقديم استقالته ووقف تلك الاستقالة، فضلاً عن المسؤولية التأديبية للقضاة.

239- التعليم القضائي: أكاديمية العدل التابعة للمحكمة العليا لجمهورية كازاخستان مؤسسة تعليمية عليا تتمتع بوضع خاص، تتولى وضع برامج تعليمية للدراسات العليا وإعادة تدريب كوادر الجهاز القضائي وتطوير قدراته، فضلاً عن ممارسة أنشطة علمية.

240- واتخذت كازاخستان تدابير لتطبيق أحدث المعايير الدولية في ممارسات محاكمها. وتتفاعل المحكمة العليا باستمرار مع الشركاء الدوليين في جميع مجالات التنمية الرئيسية. ومن بين هؤلاء مكتب ممثل الأمم المتحدة في كازاخستان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، والمنظمة الدولية للهجرة، ومركز منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بأستانا. وقد نشأت شراكة بناءة مع الاتحاد الأوروبي في إطار مبادرة تعزيز سيادة القانون، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، ومؤسسة التعاون القانوني الدولي، ورابطة الحقوقيين الأمريكية، والبنك الدولي.

241- واعترافاً بالعمل الذي تضطلع به الأوساط القضائية في كازاخستان في سبيل ضمان حقوق المواطنين وحرياتهم، اختير اتحاد قضاة جمهورية كازاخستان في عام 2012 عضواً كامل حقوق العضوية في الرابطة الدولية للقضاة. ولهذا الحدث أثر مفيد على تعزيز عملية تكامل نظام العدالة في كازاخستان مع النظام الحقوقي العالمي، وهو يؤثر إيجاباً على مستوى الحماية القانونية ورفاه مواطني كازاخستان.

242- بيد أن الأخذ بأفضل الممارسات الدولية وتحسين التنظيم الحقوقي لعمل المحاكم وممارسات إنفاذ القانون تطلبا إنشاء مجلس دولي في لدى المحكمة العليا تؤدي دور الهيئة الاستشارية والتداولية. وهذه أول تجربة تنشأ في إطارها هيئة من هذا القبيل في إطار النظام القضائي.

243- وينص القانون على حق المحكمة في الحصول على فتاوى باحثي وخبراء المجلس الدولي لدى النظر في منازعات الاستثمار.

244- التصنيف الدولي: يُظهر النظام القضائي حالياً فعالية على قدر كاف من الجودة في ضمان سيادة القانون.

245- وقد أظهرت مؤشرات التصنيف العالمي المتعلقة بسيادة القانون تحسناً بمقدار ست نقاط (من 71 إلى 65)، وتتولى هذا التصنيف منظمة ”مشروع العدالة العالمية“ الدولية غير الحكومية.

246- ووفقاً لتصنيف البنك الدولي بشأن ”ممارسة الأعمال التجارية“، ارتفع تقييم عمل محاكم الجمهورية من حيث فعالية تسوية المنازعات في العام المنصرم بمقدار 5 درجات ويحتل المرتبة التاسعة بين 189 دولة.

247- تطبيق تكنولوجيا المعلومات في الإجراءات القضائية. يجري في السنوات الأخيرة اتخاذ تدابير فعالة لإدخال تكنولوجيات المعلومات المتقدمة في المحاكم على نحو يعزز كفاءة العدالة وشفافيتها. وينصب المبدأ التوجيهي الرئيسي على تهيئة أدوات مريحة وبسيطة ومفهومة للعموم، من شأنها توفير أقصى درجات التواصل المريح مع المحاكم في أي وقت لازم.

248- وتشمل المعلوماتية جميع مراحل العمل القضائي، بدءاً باستلام الوثائق، والتوزيع الآلي للدعاوى والقضايا والإجراءات القضائية، وانتهاء بإصدار الأحكام والوثائق التنفيذية.

249- فإن بواسطة خدمة ”المكتب القضائي“ يتم تلقي الشكاوى إلكترونياً. وعلى مدار العام الماضي، تم تحديث ستة أقسام في الخدمة، وأصبح من الممكن الآن تقديم الطعون والتماسات النقض وسائر البيانات الكترونياً، والبحث عن القضايا المعروضة على المحاكم والحصول على معلومات عن سير عملية النظر فيها، وطلب تصديق الوثائق الرسمية الصادرة عن السلطات القضائية.

250- وتسمح نسخة الهاتف المحمول من هذه الخدمة عبر الإنترنت بالحصول على معلومات بشأن تحديد جلسات المحاكم، واستعراض الوثائق إلكترونياً، وتحميلها على الجهاز المحمول، وتتبع مستجداتها، وعرض الأحداث في التقويم، وإدخال معلومات عن جلسات المحكمة التي يشارك فيها المستخدم.

251- وفي عام 2016، تم تلقي 81 في المائة في المائة من الدعاوى المرفوعة إلى محاكم كازاخستان بواسطة ”المكتب القضائي“ بالصيغة الإلكترونية. وأُرسل ما يزيد على 1.5 مليون إشعار إلكتروني إلى أطراف الدعاوى القضائية (بشأن استلام الدعوى، والتاريخ المحدد للنظر فيها، وصدور الإجراءات القضائية، وما إلى ذلك).

252- ويتمثل أحد الابتكارات الرئيسية في إدخال نظام ”توريليك“ المعلوماتي الجديد، الذي ضم جميع الخدمات الإلكترونية للمحكمة العليا ضمن منظومة موحدة.

253- علاوة على ذلك، أُدمج نظام المعلومات الخاص بالمحاكم مع أنظمة الهيئات الحكومية الأخرى، ما يوفر الوصول إلى المعلومات على أمثل نحو على المستويين التشغيلي والاقتصادي.

254- ونتيجة لذلك، تتيح تدابير العمل بالنظام المعلوماتي القيام بجملة مهام تتمثل في تفعيل عمل القضاة، وتيسير الحماية القضائية لحقوق المواطنين وحرياتهم وتبسيطها بدرجة ملموسة، وتوفير آليات لرصد المعلومات التحليلية وجمعها، والتقليل من أثر العامل البشري والاتصالات غير الإجرائية في الأنشطة الجارية للمحاكم.

255- وتنشط محاكم الجمهورية في اعتماد نظم التسجيل السمعي البصري في المحاكمات. وفي الوقت الراهن، تعد قاعات المحاكم مجهزة 100 في المائة بالمعدات التقنية الحديثة التي تسمح في الوقت نفسه بالمشاركة عن بعد في الإجراءات القضائية.

256- وسيتيح استخدام نظم التداول بالفيديو النظر في القضايا الجنائية دون نقل المدعى عليهم من مكان إلى آخر. كما أنه سيتيح انضمام المشاركين الآخرين في القضية من مختلف مناطق البلد، ما يؤدي إلى تحقيق وفورات إجرائية كبيرة.

257- وتعلق أهمية متزايدة على استخدام تكنولوجيا المعلومات لأغراض التحليل، بغية تكوين ممارسة قضائية موحدة. ويتمثل أحد التطورات الجديدة في هذا الاتجاه في خدمة ”منتدى تالداو“ التي تحتوي على مصرف الإجراءات القضائية، وتوليف الممارسات القضائية، والمعلومات المرجعية، والقرارات المعيارية الصادرة عن المحكمة العليا، المجمعة حسب فئات القضايا.

258- ضمان أداء المحاكم: وفقاً لأحكام الدستور والقانون الدستوري المتعلق بالنظام القضائي ومركز القضاة في جمهورية كازاخستان، تتولى توفير الدعم التنظيمي واللوجستي لعمل المحكمة العليا، والمحاكم المحلية وغيرها من المحاكم، هيئة مختصة يشكلها رئيس جمهورية كازاخستان.

259- ويُعتبر إنشاء هيئة حكومية مختصة بهذه المهام بمثابة تدبير مهم لضمان استقلال العدالة، واستبعاد اي تأثير على المحاكم، خلافاً للأصول القانونية، من جانب السلطات التنفيذية.

260- وتضطلع إدارة المحكمة العليا المعنية بتأمين عمل المحاكم وتقسيماتها الإقليمية في المناطق - مديري محاكم المقاطعات والمحاكم العسكرية - بنجاح في مهامها المتعلقة بتوفير الكوادر، والمعلومات التحليلية، والدعم الحقوقي والمالي واللوجستي للمحاكم، والعمل بالإحصاءات القضائية، وتجهيز المحاكم بالنظم المعلوماتية، وتنظيم المساعدة القانونية، وتنمية العلاقات الدولية وغيرها من الصلاحيات المنوطة بها.

261- وفي الوقت الراهن، يلبي النظام القضائي الكازاخستاني جميع متطلبات دولة القانون، ويؤدي بنجاح المهام التي تضمن الامتثال للدستور والقوانين، وحماية حقوق وحريات المواطنين والمؤسسات ومصالحهم المشروعة.

262- وفي ضوء التحديات الجديدة الناشئة في تنفيذ خطط التنمية الاستراتيجية الوطنية لكازاخستان، تواصل المحكمة العليا تحديث نظام العدالة على أساس التجربة السابقة والمعايير الدولية المتقدمة.

(ز) مكتب المدعي العام

263- يمارس مكتب المدعي العام، باسم الدولة وضمن الإطار والشكل الذي يقره القانون، الرقابة العليا على التقيد بالشرعية في إقليم جمهورية كازاخستان، وهو يمثل مصالح الدولة في المحكمة، ويتولى نيابة عن الدولة إجراءات الملاحقة الجنائية.

264- ويشكل مكتب المدعي العام للجمهورية منظومة مركزية موحدة يخضع في إطارها مدعو الدرجة الدنيا لمدعي الدرجة العليا وللمدعي العام للجمهورية. ويمارس المكتب سلطته بمعزل عن الهيئات والمسؤولين الحكوميين الآخرين، ولا يخضع للمساءلة إلا من جانب رئيس الجمهورية.

265- وتبلغ مدة ولاية المدعي العام خمس سنوات.

266- ويحدَّد اختصاص مكتب المدعي العام وتنظيمه وقواعد عمله وفقاً لأحكام قانون جمهورية كازاخستان المتعلق بمكتب المدعي العام.

(ح) هيئات الحكم المحلي

267- تتولى الهيئات التمثيلية والتنفيذية المحلية إدارة شؤون الدولة المحلية بهدف تنفيذ سياسة الدولة في الإقليم المعني، وتطويرها في إطار الاختصاص المحدد في قانون جمهورية كازاخستان المتعلق بالإدارة الحكومية المحلية والحكم الذاتي في جمهورية كازاخستان وغيرها من القوانين التشريعية لجمهورية كازاخستان، فضلاً عن كونها مسؤولة عن شؤون الإقليم الذي تمثله.

268- والهيئة التمثيلية المحلية هيئة مختارة ينتخبها سكان المقاطعة، أو المدينة ذات الأهمية على مستوى الجمهورية، أو العاصمة أو المنطقة (المدينة ذات الأهمية الإقليمية)، تعبر عن إرادة السكان وتحدد، وفقاً لتشريعات جمهورية كازاخستان، ما يلزم من تدابير لتحقيقها، وترصد تنفيذ تلك التدابير.

269- ويدخل في اختصاص هذه الهيئات إقرار الخطط والبرامج الاقتصادية والاجتماعية لتنمية الإقليم المعني، والميزانية المحلية والتقارير المتعلقة بتنفيذ تلك الخطط والبرامج، بما في ذلك إقرار برامج الميزانية التي ينفذها رؤساء البلديات في المدن، والمدن ذات الأهمية الإقليمية، والبلدات، والقرى والمناطق الريفية (وبشكل مستقل في كل من تلك الوحدات الإدارية).

270- ويدخل في اختصاصات المجالس المحلية إقرار الخطط والبرامج الاقتصادية والاجتماعية لتنمية الإقليم، والميزانية المحلية والتقارير المتعلقة بتنفيذها، وتسوية المسائل المتعلقة بالتقسيم الإداري للإقليم المحلي، والنظر في تقارير رؤساء الهيئات التنفيذية المحلية بشأن المسائل التي تدخل في نطاق ولاية المجالس المحلية، وتشكيل لجان دائمة وغيرها من هيئات العمل في المجالس والاستماع إلى التقارير المتعلقة بنشاطها، وحل المسائل الأخرى المتعلقة بتنظيم عمل المجالس، وتنفيذ أي صلاحيات أخرى وفقاً لتشريعات جمهورية كازاخستان لضمان حقوق المواطنين ومصالحهم المشروعة.

271- والهيئة التنفيذية المحلية (البلديات) هيئة تنفيذية جماعية يرأسها حاكم المقاطعة، أو المدينة ذات الأهمية على مستوى الجمهورية، أو العاصمة، أو المنطقة (المدينة ذات الأهمية الإقليمية)، ويمارس، في نطاق اختصاصه، الحكم المحلي والذاتي في المناطق الخاضعة لولايته.

272- ويشمل اختصاص المجالس التنفيذية المحلية وضع خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية للإقليم، وإعداد الميزانية المحلية وضمان تنفيذها، وإدارة الممتلكات العامة، وتعيين رؤساء الهيئات التنفيذية المحلية وإقالتهم، ومعالجة المسائل الأخرى المتصلة بتنظيم أنشطة المجالس التنفيذية المحلية، وتنفيذ الصلاحيات الأخرى المناطة بالهيئات التنفيذية المحلية بموجب تشريعات جمهورية كازاخستان لمصلحة الحكومة المحلية. ويرأس الهيئة التنفيذية المحلية رئيس الوحدة الإدارية الإقليمية المعنية، الذي يمثل رئيس جمهورية كازاخستان وحكومتها.

273- ويعين حكامَ المقاطعات والمدن ذات الأهمية على مستوى الجمهورية والعاصمة في مناصبهم رئيسُ الجمهورية بموافقة المجالس المحلية التابعة لتلك الوحدات الإدارية.

274- ويجوز بمبادرة مما لا يقل عن خمس عدد ممثلي المجلس المحلي طرح مسألة حجب الثقة عن حاكم المنطقة أو المدينة أو العاصمة. وفي هذه الحالة، يحق للمجلس بأكثرية أصوات ممثليه حجب الثقة عن الحاكم المعني وطرح مسألة إعفائه من منصبه إما أمام رئيس الجمهورية أو أمام الحاكم الأرفع مقاماً. وتنتهي صلاحيات حكام المقاطعات والمدن ذات الأهمية على مستوى الجمهورية والعاصمة لدى تسلم الرئيس المنتخب الجديد مهامه.

275- وإلى جانب الهيئات الحكومية والمحاكم، تعمل في جمهورية كازاخستان مؤسسات معنية بالدفاع عن حقوق الإنسان، من قبيل لجنة حقوق الإنسان لدى رئاسة الجمهورية، ومفوضية حقوق الإنسان في جمهورية كازاخستان (أمانة المظالم)، واللجنة الوطنية لشؤون المرأة والسياسات الأسرية والسكانية، وجمعية شعب كازاخستان.

(ط) لجنة حقوق الإنسان لدى رئيس جمهورية كازاخستان

276- وفقاً لمبادئ باريس المنبثقة عن الأمم المتحدة والمتعارف عليها، توجد في كازاخستان مؤسستان وطنيتان تعنيان بحقوق الإنسان: لجنة حقوق الإنسان ومفوضية حقوق الإنسان في جمهورية كازاخستان (أمانة المظالم).

277- وتعد اللجنة إحدى أكثر المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان انتشاراً في العالم.

278- وتعتبر لجنة حقوق الإنسان بمثابة هيئة استشارية تداولية تابعة لرئيس جمهورية كازاخستان، تساعد رئيس الدولة على إعمال صلاحيته الدستورية بوصفه ضامناً لحقوق وحريات الإنسان والمواطن.

279- وتعتبر اللجنة رابطاً أساسياً أو جسراً بين رئيس الدولة ومؤسسات المجتمع المدني في مجال حقوق الإنسان، والمنظمات غير الحكومية المعنية بالدفاع عن الحقوق. ونظراً لكونها منبراً فعالاً للحوار بشأن حقوق الإنسان لدى رئيس الجمهورية، تعمد اللجنة إلى دراسة الرأي العام، والتشريعات المعمول بها وممارسات إنفاذ القانون، وتُبلغ الرئيس والبرلمان وحكومة جمهورية كازاخستان بشأن حالة حقوق الإنسان في البلد واحتياجات المجتمع المدني. وتقوم اللجنة بدور استشاري عام ومستقل لرئيس الدولة الذي اعتبر وجودها لديه ضرورياً ومفيداً بوصفها مصدراً إضافياً وأحياناً بديلاً للمعلومات والأفكار الجديدة في مجال حماية حقوق الإنسان.

280- وتعتبر لجنة حقوق الإنسان فريدة من نوعها في كثير من النواحي. فهي من جهة تعمل، على أساس تطوعي، لأن جميع أعضاء اللجنة موظفون دائمون في الوكالات الحكومية الأخرى، والجامعات، والمنظمات غير الحكومية، والجمعيات الدينية، ووسائط الإعلام. من جهة أخرى، تضم اللجنة (المكونة حالياً من 31 عضواً) ممثلين عن المجتمع المدني وهيئات الدولة يشاركون على قدم المساواة. فعلى سبيل المثال، يمثل 15 من أعضاء اللجنة هيئات ومؤسسات حكومية، فيما يمثل الـ 16 الباقون مؤسسات المجتمع المدني. وتتيح هذه التشكيلة التي تتماشى مع مبادئ باريس المنبثقة عن الأمم المتحدة، اعداد مقترحات منسقة ومتحقق منها لتحسين سياسة الدولة في مجال حماية حقوق الإنسان.

281- وتتولى اللجنة سنوياً إعداد ونشر تقارير عن المسائل الملحة المتعلقة بحماية حقوق الإنسان باللغات الكازاخية، والروسية والإنكليزية وتعميمها على السكان. وشركاء اللجنة في هذا المسعى منظمات غير حكومية ودولية معتمدة في كازاخستان.

282- وتولي اللجنة اهتماماً خاصاً لحماية حقوق أشد الفئات السكانية ضعفاً. فعلى سبيل المثال، أشارت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة إلى أن مشاريع حقوق الإنسان التي تنفذها لجنة حماية حقوق العائدين، والأشخاص عديمي الجنسية واللاجئين، والعمال المهاجرين وضحايا الاتجار بالبشر لا نظير لها في العديد من بلدان العالم. وقد لقيت هذه المشاريع ايضاً تقييماً إيجابياً من الخبراء الدوليين والوطنيين.

283- واللجنة المعنية بحقوق الإنسان على استعداد لتقاسم خبرتها في وضع مشاريع من هذا القبيل وغيرها من المشاريع المتعلقة بحقوق الإنسان.

284- وتعقد اللجنة بصورة دورية حلقات دراسية تثقيفية ودورات تدريبية باللغتين الكازاخية والروسية بشأن موضوع ”الآليات الوطنية والدولية لحماية حقوق الإنسان“ لموظفي الخدمة المدنية، والقضاة وموظفي إنفاذ القانون، وممثلي المنظمات غير الحكومية وعامة الجمهور في مناطق كازاخستان.

285- وتنظر أمانة اللجنة سنوياً في أكثر من ألف نداء خطي وشفوي وارد من أفراد وكيانات قانونية بشأن انتهاكات حقوق الإنسان وحرياته، وتقدم المشورة والمساعدة المنهجية إلى الهيئات التنفيذية المركزية والمحلية للتعامل مع نداءات المواطنين.

(ي) أمين المظالم المعني بحقوق الإنسان

286- أنشئ منصب أمين المظالم المعني بحقوق الإنسان بموجب مرسوم مؤرخ 19 أيلول/ سبتمبر 2002 صادر عن رئيس جمهورية كازاخستان.

287- وقد سبق إنشاء مفوضية حقوق الإنسان في جمهورية كازاخستان نشاط متعدد الأوجه يهدف إلى الترويج لهذه المؤسسة، ووضع تحليل وتوقعات لأثرها على تحسين إدارة الدولة.

288- ويعمل المركز الوطني لحقوق الإنسان لدى مفوضية حقوق الإنسان.

289- وتصدر مفوضية حقوق الإنسان سنوياً تقارير عن حالة حماية حقوق الإنسان في كازاخستان والتدابير المتخذة بشأن النداءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، وكذلك التوصيات التي قدمتها المفوضية إلى الهيئات الحكومية لجهة القضاء على الانتهاكات ونتائج تنفيذ تلك التوصيات.

290- ووفقاً لأحكام الإصلاح الدستوري لعام 2017، حظي مكتب أمين المظالم المعني بحقوق الإنسان في جمهورية كازاخستان بمركز دستوري. بذا، أدرج في الدستور حكم ينص على أن صلاحية انتخاب مفوض حقوق الإنسان وإقصائه من منصبه تعود إلى مجلس شيوخ جمهورية كازاخستان، بناء على توصية من رئيس جمهورية كازاخستان.

291- ويوفر المركز الجديد لمفوض حقوق الإنسان فرصة لزيادة تحسين الإطار التشريعي الذي ينظم أنشطته، وفقاً لمبادئ باريس التي تمثل مجموعة المعايير المقبولة من جانب المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

(ك) اللجنة الوطنية المعنية بالمرأة والسياسة الأسرية والسكانية لدى رئيس جمهورية كازاخستان

292- أنشئت اللجنة الوطنية المعنية بالمرأة والسياسة الأسرية والسكانية لدى رئاسة الجمهورية بموجب مرسوم صادر عن رئيس جمهورية كازاخستان مؤرخ 1 شباط/فبراير 2006. وتتمتع هذه اللجنة بمركز الهيئة التداولية الاستشارية وتعنى بمسائل حماية الأسرة، وحقوق الطفل، والمرأة والرجل، فضلاً عن تطوير السياسات الجنسانية.

293- تتألف اللجنة من ممثلي الهيئات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية وغيرها من منظمات كازاخستان.

294- وتعتبر اللجنة الوطنية المعنية بالمرأة والسياسة الأسرية والسكانية مسؤولة عن تنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ووفقاً للاتفاقية، تقوم كازاخستان منذ عام 2000 بتقديم تقارير وطنية دورية وتدافع عنها.

(ل) لجنة حماية حقوق الطفل التابعة لوزارة التعليم والعلوم

295- تُعطى الأولوية في جمهورية كازاخستان لقضايا حقوق الطفل. فقد أعلن الرئيس نور سلطان نزارباييف في خطابه السنوي إلى شعب كازاخستان بشأن ”طريق كازاخستان - 2050: هدف واحد، مصالح واحد ومستقبل واحد“ أن حماية الطفولة أولوية رئيسية في السياسة الوطنية.

296- وكانت اتفاقية حقوق الطفل إحدى أولى المعاهدات الدولية التي وقعتها كازاخستان في 16 شباط/فبراير 1994.

297- وعلى مدى 25 عاماً من الاستقلال، صاغت كازاخستان نموذجاً وطنياً لحماية حقوق الطفل، مبنياً على المستويين المؤسسي والتشريعي وفقاً للمعايير الدولية.

298- ويستند تشريع جمهورية كازاخستان بشأن حماية حقوق الطفل إلى أحكام دستور جمهورية كازاخستان، وقانون جمهورية كازاخستان المتعلق بحقوق الطفل في جمهورية كازاخستان وغيرها من الوثائق القانونية المعيارية.

299- ويجري العمل بانتظام على تنفيذ احكام الصكوك القانونية الدولية في المجال القانوني وتطبيقها عملياً. وقد تم التصديق على نحو 60 صكاً دولياً يتعلق بحقوق الإنسان، منها ما يربو على 15 صكاً يتعلق بحماية حقوق الطفل.

300- ويعمل البلد على خطة عمل شاملة هدفها تنفيذ التوصيات السابقة للجنة الأمم المتحدة. فقد صدقت جمهورية كازاخستان على مر السنين على عدد من الاتفاقيات، بما فيها تلك المتعلقة بالجوانب الحقوقية المدنية للاختطاف الدولي للأطفال، وبتكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة بين العاملين من الجنسين، والعاملين ذوي المسؤوليات الأسرية، فضلاً عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد ساهمت هذه السياسة في ارتفاع سنوي في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ما يسمح للدولة بزيادة الإنفاق على حماية الطفولة. كما يجري تنفيذ برامج وخطط وطنية جديدة لمصلحة الأطفال. ففي أيلول/سبتمبر 2015، قدمت كازاخستان، خلال انعقاد الدورة 70 للجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل في جنيف، تقريرها الرابع عن تنفيذ أحكام اتفاقية حقوق الطفل. وفي أعقاب التقرير، نُفذت خطة عمل ترمي إلى تنفيذ توصيات الدورة 70 للجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل، صيغت بالتنسيق مع جميع الهيئات الحكومية. ومن المقرر تقديم التقريرين الخامس والسادس المقبلين في أيلول/سبتمبر من العام 2021.

301- ويجري منذ عام 2002 العمل بقانون جمهورية كازاخستان المتعلق بحقوق الطفل، والجمهورية طرف في اتفاقية الأمم المتحدة التي تحمل الاسم نفسه. ومنذ عام 2006، تمارس لجنة حماية حقوق الطفل التابعة لوزارة التعليم والعلوم بجمهورية كازاخستان نشاطها (يشار إليها فيما يلي بلجنة حماية حقوق الطفل).

302- وتتمثل المهام الرئيسية للجنة حماية حقوق الطفل في تنفيذ سياسة الدولة في مجال حماية حقوق الطفل، وضمان حماية حقوق الأطفال ومصالحهم القانونية.

303- وكان ثمة بين عامي 2007 و2013 تشكيلات إقليمية تتمثل في إدارات حماية حقوق الطفل في جميع المناطق. ومنذ عام 2013، أعيد تنظيمها إلى أقسام لحماية حقوق الطفل لدى إدارات التعليم في المقاطعات، وفي مدن أستانا وألماتي وشيمكنت.

304- وفي عام 2016، صدقت حكومة جمهورية كازاخستان على اتفاقية مكافحة التمييز في مجال التعليم، واتفاقية التحصيل الدولي لنفقة الأطفال وغيرها من أشكال إعالة الأسرة والبروتوكول المتعلق بالقانون المنطبق على التزامات الإعالة.

305- واعتمد قانون جمهورية كازاخستان المؤرخ 9 نيسان/أبريل 2016 رقم 501-V ЗРК المتعلق بإدخال تعديلات وإضافات على صكوك تشريعية معينة لجمهورية كازاخستان بشأن حماية حقوق الطفل.

306- وأصدر رئيس جمهورية كازاخستان القرار رقم 475 المؤرخ 6 أيار/مايو 2017 المتعلق بتدابير تنفيذ اتفاقية التحصيل الدولي لنفقة الأطفال وغيرها من أشكال إعالة الأسرة، المؤرخة 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2007. وفي عام 2017، صدر قراران حكوميان، و12 أمراً بهدف إلى حماية حقوق الأطفال وأمنهم.

307- وتنشط منذ عام 2007 لدى حكومة جمهورية كازاخستان اللجنة المشتركة بين الهيئات المعنية بشؤون القاصرين وحماية حقوقهم، وتعد لجنة حماية حقوق الطفل لدى وزارة التعليم والعلوم هيئتها العاملة.

308- وتضطلع اللجنة المشتركة بين الهيئات المعنية بشؤون القاصرين وحماية حقوقهم بمعالجة مسائل منع مخالفة القانون، ومنع تشرد القاصرين وتعرضهم للإهمال، وأنشطة مفتشي الشرطة المدرسية، ومراكز تكييف الأحداث، وتطوير نظام عدالة خاص بالأحداث، ومنع العنف ضد الأطفال وإساءة معاملتهم، وما إلى ذلك.

309- وقد وضعت سياسة عامة متوازنة للدولة تضمن حقوق الأطفال وتحمي مصالحهم المشروعة مع الفصل بين مهام المركز والمناطق.

310- وأنشئت آلية فعالة مشتركة بين الإدارات لتنسيق أنشطة الهيئات الحكومية المركزية والمحلية، والمنظمات غير الحكومية في تنفيذ سياسات الدولة المتعلقة بمصلحة الأطفال (تم توقيع 21 مذكرة تعاون مع المنظمات غير الحكومية، أربع منها مع منظمات دولية).

311- وتتطور الأنشطة الدولية في مجال حماية حقوق الطفل تطوراً ملموساً، ويجري تنفيذ مشاريع مشتركة (مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ومنظمة القرى الدولية لإنقاذ الطفولة، والمنظمة الدولية لإصلاح القانون الجنائي، وآخرين).

312- وتواصل اللجنة، بالتعاون مع مكتب منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، تنفيذ المبادرة الدولية للمدن الصديقة للطفل، التي تهدف إلى دعم 25 مدينة ومنطقة من جميع الجوانب في تنظيم الحكم المحلي والبنية التحتية والخدمات طبقاً لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل.

313- وتتميز المبادرة بسمة رئيسية تختلف اختلافاً كلياً عن البرامج الاجتماعية الأخرى، إذ تلزم الأطفال والشباب بالمشاركة في عمليات صنع القرار التي تؤثر في مصالحهم. ويعد تنفيذ هذا البرنامج بمثابة منصة لرصد حالة الأطفال في جميع مجالات الحياة، على المستوى المحلي في إطار اتفاقية حقوق الطفل، والأهداف الإنمائية للألفية، واستراتيجية ”كازاخستان - 2050“ الوطنية وغيرها من البرامج الرامية إلى تحسين نوعية حياة الأطفال.

314- وبأمر من إدارة المناطق، أقر تشكيل مجلس التنسيق بين الإدارات في جميع المدن التي تنفذ مبادرة ”المدينة الصديقة للطفل“.

315- ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر 2017، يعمل في إطار وزارة التعليم والعلوم بجمهورية كازاخستان فريق العامل مشترك بين الإدارات مهمته وضع تدابير ترمي إلى إعادة تأهيل القصّر العائدين من مناطق النشاط الإرهابي.

316- ويجري منذ آب/أغسطس 2018 في إطار النظام الحكومي للطلبات الاجتماعية تنفيذ مشروع ذي أهمية اجتماعية بهدف تنظيم أنشطة القضاء على التطرف، وإعادة تأهيل القصّر العائدين من مناطق النشاط الإرهابي.

317- وقد تم في إطار المشروع إنشاء مراكز لإعادة التأهيل في تسع مناطق من الجمهورية هي أكمولا، وأكتوبينسك، وألماتي، وأتيراو، وغرب كازاخستان، وكاراغاندا، ومانغيستاو، ومنطقة جنوب كازاخستان ومدينة أستانا. وتهدف أنشطة هذه المراكز إلى تحسين نوعية الخدمات الاجتماعية الخاصة المقدمة، وتشكيل وتطوير نظام مشترك بين الإدارات لإعادة إدماج الأسر في المجتمع.

318- ويمارس المجلس الجمهوري لرؤساء المؤسسات التعليمية الخاصة بالأيتام والأطفال المحرومين من رعاية الوالدين نشاطه منذ عام 2008.

319- ويعمل المجلس الاستشاري التداولي للمنظمات غير الحكومية منذ عام 2011 في إطار لجنة حماية حقوق الطفل التابعة لوزارة التعليم والعلوم.

320- ويعمل المجلس الجمهوري لتنمية الشخصية الروحية والأخلاقية ”معرفة الذات“ منذ عام 2013.

321- وتنفَّذ التدابير الرامية إلى منع جرائم الأطفال في إطار الخطط المشتركة بين الإدارات لمنع الجرائم (2017-2019)، وخارطة الطريق ”كازاخستان بدون عنف منزلي“، و”معاً لحماية الأطفال“.

322- وبغية تحسين النظام الوطني لحماية حقوق الطفل، صدر مرسوم رئاسي مؤرخ 10 شباط/فبراير 2016، تم بموجبه إنشاء مكتب المفوض المعني بحقوق الطفل في جمهورية كازاخستان على أساس طوعي. وبتعليمات من رئيس الدولة، عُينت نائبة رئيس مجلس شيوخ البرلمان آيتبايفا ساولي مفوضاً لحقوق الطفل في جمهورية كازاخستان.

323- وبمبادرة من مفوض حقوق الطفل ووزارة التعليم والعلوم، تدعمها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في كازاخستان، يعقد للسنة الثالثة على التوالي مؤتمر دولي بعنوان ”كازاخستان، صديقة الطفل“ بهدف اتخاذ تدابير وتنفيذ توصيات لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل. وفي إطار المؤتمر، يعقد - منتدى - مهرجان على مستوى الجمهورية هدفه دعم وتشجيع الأطفال الموهوبين والواعدين في الجمهورية، وتهيئة الظروف الملائمة لتحقيق التنمية الشاملة للأطفال الموهوبين، والأنشطة الخلاّقة للأطفال والشباب، وبناء المواطنة الإبداعية النشطة، فضلاً عن تعزيز المعايير الأخلاقية استناداً إلى الفكرة الوطنية المتمثلة في ”بلد التقاليد“. ويشارك سنوياً في المنتدى - المهرجان 320 طفلاً موهوباً من جميع مناطق الجمهورية.

324- ومنذ عام 2017، يعمل مركز الاتصال في مكتب المفوض المعني بحقوق الطفل على مدار الساعة على تلقي المكالمات على الرقم ”111“ بشأن المسائل المتعلقة بحماية حقوق الطفل، بما في ذلك العنف وسوء معاملة القُصَّر. ويهدف هذا الرقم إلى تلقي النداءات، وتقديم المشورة والمساعدة القانونية والنفسية.

325- وتقوم لجنة حماية حقوق الطفل برصد حالة الأطفال في البلد ومراقبتها بشكل دائم ومنتظم، وتقدم تقريراً سنوياً إلى رئيس الدولة بشأن حالة الأطفال في الجمهورية.

326- وقد أنشئت آليات لحماية حقوق الأطفال يجري تعزيزها باستمرار، كما يجري بحيوية تحسين التشريعات. ويجري حالياً تطوير منظومة قضاء الأحداث، ونظام التعليم الشامل للجميع، وإصلاح نظام تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية للأطفال.

327- تم تحديد مؤشر ”مستوى الحماية القانونية للأطفال“ في الخطة الاستراتيجية لوزارة التعليم والعلوم بجمهورية كازاخستان (المشار إليها فيما يلي بالوزارة) للفترة 2017-2021.

328- وبغية تحقيق هذا المؤشر، تضطلع الوزارة بدراسات استقصائية اجتماعية سنوية بالاشتراك مع المنظمات غير الحكومية، وتنظم العقود (العشريات) الحقوقية والاستبيانات في صفوف الأطفال بالاشتراك مع المنظمات التعليمية في المقاطعات، ومدن ألماتي، وشيمكنت وأستانا.

329- واستناداً إلى نتائج الاستبيانات والبحوث الاجتماعية، لوحظ ارتفاع في مستوى الإلمام بالقراءة والكتابة القانونية لدى الأطفال.

330- ووفقاً لنتائج العمل المضطلع به، يُنشر سنوياً دليل ”مستوى الحماية القانونية للأطفال“ الذي يتضمن نتائج البحوث الاجتماعية وتحليل أفضل التجارب الدولية وأفضل الممارسات في مجال تثقيف الوالدين بشأن الأمور القانونية، وأخصائيي المؤسسات التعليمية وحماية حقوق الطفل، والعاملين الاجتماعيين، والمنظمات غير الحكومية.

331- وتجري الوزارة بالتعاون مع القطاع المدني بحوثاً اجتماعية سنوية تهدف إلى تحسين النشاط الحياتي الأطفال.

332- وتجري الوزارة سنوياً في نيسان/أبريل - أيار/مايو، بالتعاون مع إدارات التعليم في المقاطعات، استبياناً في صفوف تلامذة المدارس بشان موضوع ”عالم الطفولة واتفاقية حقوق الطفل!“.

333- وكشف تحليل الاستبيانات مستوى كافياً من المعرفة والوعي لدى الطلاب في مجال الثقافة القانونية، حيث أظهرت النتائج أن ما نسبته 86.2 في المائة من المشمولين بالاستبيان على دراية باتفاقية حقوق الطفل ويعرفون أن حقوق الطفل ينظمها قانون حقوق الطفل في جمهورية كازاخستان (حسب إحصاء عام 2017 - 84.6 في المائة).

334- وتخضع المسائل المتعلقة بسلامة حياة الأطفال لرقابة خاصة من جانب جميع الوزارات والإدارات المسؤولة عن رفاه الطفل.

335- ويقرّ الخبراء بأهمية الوقاية والتحذير، وتعزيز حس الوعي بالمسؤولية لدى الوالدين، وتعزيز العلاقات الأبوية مع الأطفال في مكافحة العنف وعمليات الانتحار وغيرها من الظواهر الضارة بالمجتمع. وعلى الأبوين، في المقام الأول، إيلاء الاهتمام للطفل، والتحاور معه وتعليمه إيجاد الحلول المناسبة في المواقف الصعبة.

336- ويعمل منذ عام 2017 ”مصرف البيانات الوطني للأطفال اليتامى والأطفال الفاقدي الرعاية الأبوية والأشخاص الراغبين في تربية الأطفال داخل أسرهم“. وتم تعديل الشروط المفروضة على وكالات التبني المعتمدة، واستحدثت نماذج للأساليب البديلة لإيواء للأطفال اليتامى والأطفال الفاقدي الرعاية الأبوية، من قبيل الأسرة ”المضيفة“ والأسرة ”الحاضنة“. وتم تشديد العقوبات المقررة على الجرائم التي تنتهك حرمة القُصّر الجنسية.

337- في إطار تنفيذ الخطوة 97 من خطة الأمة 100 خطوة ملموسة لتنفيذ الإصلاحات المؤسسية الخمسة لرئيس الدولة، أحالت لجنة حماية حقوق الطفل خمس مهام إلى البيئة التنافسية.

338- ويجري رصد الامتثال للتشريع في مجال حقوق الطفل.

339- في الوقت نفسه، اعتُمد في عام 2018 عدد من القوانين التشريعية والتنظيمية والحقوقية لتحديد الأطفال المعرضين للخطر وتزويدهم بالمساعدة والحماية المناسبتين.

340- فقد أدرج في قانون التعليم حكم يلزم العاملين التربويين بإبلاغ هيئات إنفاذ القانون بوقائع الجرائم الجنائية التي يرتكبها الطلاب، بما في ذلك تلك التي تمس الطلاب أنفسهم.

341- ويولى دور خاص في مجال الوقاية من العنف المرتكب ضد الأطفال لحملات التوعية الهادفة إلى رفع مستوى الوعي الحقوقي لدى الآباء والأمهات والأطفال.

342- ويجري سنوياً تنظيم حملات إعلامية لتعزيز قدرة المراهقين على التكيف ومقاومة التوتر تحت عنواني ”طفولة خالية من القسوة والعنف“ (في تشرين الثاني/نوفمبر، من كل عام)، و”12 يوماً من أجل مكافحة عمالة الأطفال“ (في حزيران/يونيه من كل عام)، فضلاً عن حملات على مستوى الجمهورية عناوينها ”الرعاية“، و”الطريق إلى المدرسة“، و”الأطفال في ليل المدينة“، و”المدرسة الآمنة“، و”العسل حق من حقوق الإنسان“ (في كانون الثاني/يناير، وآب/أغسطس وأيلول/سبتمبر من كل عام).

343- وبهدف توفير المساعدة للأطفال في الوقت المناسب فيما يتصل بحل مشاكلهم، وجمع البيانات المتعلقة بالحماية القانونية للأطفال وتحليلها، ومدى وعي الأطفال لحقوقهم وانتشار المواد المتعلقة بها، أنشأت لجنة حماية حقوق الطفل موقعاً لها على شبكة الإنترنت ([www.bala-kkk.kz)](http://www.bala-kkk.kz/).

344- وأنشئت آلية لتقديم الشكاوى والنداءات لصالح الأطفال، من خلال خط ساخن وضعته لجنة حقوق الطفل على الرقم 742528، وخط وطني مجاني يعمل على مدار الساعة على الرقم 150، فضلاً عن نحو 160 خط ساخن في المناطق، ومواقع إلكترونية حكومية، ومدونات يديرها رؤساء البرامج، ومرافق استقبال عامة للأطفال في المناطق كافة. كما أنشئت ”صناديق ثقة“ في جميع المؤسسات التعليمية، ومراكز تكيف الأحداث، ودور الأيتام. وينطوي موقع لجنة حماية حقوق الأطفال لدى وزارة التعليم والعلوم في جمهورية كازاخستان <http://www.bala-kkk.kz> على باب ”خدمة المجتمع“ الهادف إلى نشر مبادرات الأطفال المتعلقة بحماية الأطفال وتحسين نوعية حياتهم.

345- ووفقاً للتعديلات التي أدخلت على دستور جمهورية كازاخستان في عام 2017، قد يتم إنشاء نظام حقوقي خاص في القطاع المالي في إطار مدينة أستانا.

346- ووفقاً للقانون الدستوري لجمهورية كازاخستان لعام 2015 المتعلق بمركز أستانا المالي الدولي، يستند نشاط عمل المركز إلى المبادئ والقواعد الإجرائية المعمول بها في إنكلترا وويلز و/أو المعايير المعتمدة في المراكز المالية العالمية الرائدة. وفي عام 2018، أقرت قواعد المحكمة.

(م) التعاون الدولي

347- تتعاون جمهورية كازاخستان تعاوناً فعالاً مع مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وسواهما من الهيئات والآليات المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة.

348- وفي تشرين الأول/أكتوبر 2014، اجتازت كازاخستان الدورة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل لحقوق الإنسان في مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وفيما يتعلق بالحماية، اعتمدت كازاخستان 112 توصية من أصل 128 توصية واردة.

349- يُولى اهتمام خاص للتفاعل مع الهيئات التعاهدية وهيئات الأمم المتحدة. فخلال الفترة الأخيرة، دافعت كازاخستان عن التقارير الوطنية الأولية/الدورية التالية: في أيار/مايو 2010، التقرير الأولي المقدم إلى لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي تموز/يوليه 2011، التقرير الأولي المقدم إلى لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ وفي عام 2014، التقريرين السادس والسابع المقدمين إلى لجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري، والتقريرين الثالث والرابع المقدمين إلى لجنة الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والتقرير الثالث المقدم إلى لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ وفي عام 2015، التقرير الرابع المقدم إلى لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل؛ وفي عام 2016، التقرير الأولي المقدم إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بحالات الاختفاء القسري، والتقرير الثاني المقدم إلى لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وفي عام 2017، قدمت كازاخستان التقرير الوطني الأولي إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والتقرير الثاني إلى لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ وفي عام 2018، التقرير الرابع إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة؛ والتقرير الثامن إلى لجنة مناهضة التعذيب.

350- وتولي كازاخستان عناية كبيرة لتنفيذ توصيات الهيئات التعاهدية. ولهذه الأغراض، يجري وضع وتصميم خطط مشتركة بين الإدارات لتنفيذها. كما يجري العمل على مواءمة التشريعات الوطنية مع المعاهدات المصدق عليها، تأكيداً هاماً على تقيد كازاخستان بالتزاماتها.

351- واعترفت كازاخستان باختصاص لجنة مناهضة التعذيب، ولجنة حقوق الإنسان، ولجنة القضاء على التمييز العنصري، ولجنة القضاء على التمييز ضد المرأة في تلقي شكاوى فردية من مواطني جمهورية كازاخستان والأجانب المقيمين فيها بشأن انتهاك الحقوق المنصوص عليها في المعاهدات ذات الصلة.

352- ومنذ المبادرة في عام 2009 بتوجيه دعوة دائمة إلى جميع المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة المنبثقة عن مجلس حقوق الإنسان، زار بلدنا وفد خبراء مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (2001)، ونائب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ب. رامتشاران (2003)، والمقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين ل. ديسبويي (2004)، والمقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان والإرهاب م. شينين (2006)، والمقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بمسألة التعذيب، م. نوفاك (2009 و2010)، والخبير المستقل المعني بقضايا الأقليات ج. ماكدوغال (2009)، ومقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالسكن اللائق ر. رولنيك (2010)، ومقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالحق في التعليم، ك. سينغ (2011)، ومقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بأشكال الرق المعاصرة، بما في ذلك أسبابها وعواقبها غ. شاهينيان (2012-2014)، ومقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد هـ. بيليفيلدت (2014)، ومقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي والحق في تكوين الجمعيات م. كياي (كانون الثاني/يناير 2015)، والمقرر الخاص المعني بالنفايات السامة والخطرة ب. تونكاك (آذار/مارس - ونيسان/ابريل 2015). إلى جانب ذلك، زار جمهورية كازاخستان في عام 2016 وفد لجنة الأمم المتحدة الفرعية لمناهضة التعذيب. وفي أيلول/سبتمبر 2017، تمت زيارة مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحقوق الأشخاص ذوي الاعاقة، السيد ك. ديفانداس - أغيلار. ووفقاً لنتائج الزيارات، تقوم الهيئات الحكومية المخولة بوضع وتنفيذ الإجراءات المتعلقة بتطبيق توصيات المقررين الخاصين.

53- ويجري العمل على تنظيم زيارة إلى كازاخستان يقوم بها المقرر الخاص المعني بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها أثناء مكافحة الإرهاب في عام 2019.

354- وفي الفترة من 2013 إلى 2015، كانت كازاخستان عضواً في مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وفي عام 2015 شغلت منصب نائب رئيس المجلس عن مجموعة آسيا والمحيط الهادئ.

355- وفي عام 2016، انتُخبت كازاخستان لأول مرة عضواً غير دائم في مجلس الأمن للأمم المتحدة للفترة 2017-2018. وخلال فترة رئاسة كازاخستان، عُقد نحو 30 جلسة في شكل مشاورات، وجلسات إحاطة ومناقشات، أسفرت عن اعتماد قرارات وبيانات صحفية أدلى بها رئيس مجلس الأمن الدولي.

356- وتتولى كازاخستان رئاسة لجان مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المعنية بأفغانستان/ طالبان (لجنة 1988)، وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)/تنظيم القاعدة (لجنة 1267/1989/2253) والصومال/إريتريا (لجنة 751/1907).

357- وتنتهج كازاخستان، بصفتها دولة عضواً ذات سيادة في الأمم المتحدة، سياسة مستقلة كلياً بشأن جميع البنود المطروحة على جدول أعمال مجلس الأمن الدولي، وتسعى إلى الإسهام بصورة بناءة في عمل المجلس وفقاً لأولويات العمل الرئيسية في إطار مجلس الأمن الدولي.

358- وفي كلمة ألقاها في الدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، أعرب رئيس جمهورية كازاخستان، ن. نازارباييف، عن فكرة إنشاء تحالف عالمي لمكافحة الإرهاب تحت رعاية الأمم المتحدة. وتضمن البيان السياسي الذي أدلى به الرئيس نازارباييف أمام الدول الأعضاء في مجلس الأمن الدولي في (1 كانون الثاني/يناير 2017) اقتراح كازاخستان وضع مدونة قواعد سلوك لتحقيق عالم خالٍ من الإرهاب أساساً لتشكيل التحالف المتوخى.

359- وفي 28 أيلول/سبتمبر 2018، انضم ما يربو على 70 دولة عضواً في الأمم المتحدة إلى المدونة في إطار الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

360- وتتسم مدونة قواعد السلوك بطابع مجدد لأنها تعترف لأول مرة بالترابط بين الأمن، ومكافحة الإرهاب والتنمية. ويحظى هذا النهج حالياً بتأييد واسع النطاق من الدول النامية، كونه يوجد كتلة حرجة للنهوض بأهداف التنمية المستدامة.

ثانياً- الإطار العام لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها

جيم- اعتماد المعايير الدولية في ميدان حقوق الإنسان

التصديق على الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان

361- خلال سنوات الاستقلال، انضمت جمهورية كازاخستان إلى المعاهدات الدولية الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان التالية:

| *الرقم* | *أسماء الصكوك* | *بيانات الانضمام*  *التوقيع والتصديق* | *التحفظات  الإعلانات* | *الاستثناءات من الالتزامات أو خفضها أو تقييدها* |
| --- | --- | --- | --- | --- |
|  |  |  |  |  |
| 1- | العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية | ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣  ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ | - | - |
| 2- | العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية | ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣  ٢٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦ | - | - |
| 3- | الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري | ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٨ | - | - |
| 4- | اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة | ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٨ | - | - |
| 5- | اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة | ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٨ | - | - |
| 6- | اتفاقية حقوق الطفل | ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٤  ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٤ | - | - |
| 7- | اتفاقيه حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري | ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٩ | - | - |
| 8- | اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الاعاقة | ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨  ٢١ نيسان/ابريل ٢٠١٥ | - | - |
| 9- | البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية | ٣٠ حزيران/يوليه ٢٠٠٩ | - | - |
| 10- | البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب | ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨  ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ | - | - |
| 11- | البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة | ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠١ |  |  |
| 12- | إجراءات النظر في الشكاوي الفردية المقدمة بموجب الاتفاقية الدولية للقضاء علي جميع اشكال التمييز العنصري | ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٨ |  |  |
| 13- | البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة | ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠  ١٠ نيسان/ابريل ٢٠٠٣ |  |  |
| 14- | البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الاباحية | ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠  ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠١ |  |  |
| 15- | البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية |  |  |  |
| 16- | إجراءات النظر في الشكاوى الفردية المقدمة بموجب الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وافراد أسرهم |  |  |  |
| 17- | البروتوكول الاختياري لاتفاقيه حقوق الطفل |  |  |  |
| 18- | البروتوكول الاختياري لاتفاقيه حقوق الأشخاص ذوي الاعاقة |  |  |  |
| 19- | إجراءات الشكاوى الفردية المقدمة بموجب الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري |  |  |  |

دال- الإطار القانوني لحماية حقوق الإنسان على المستوى الوطني

362- يستند المركز القانوني للفرد، المنصوص عليه في دستور جمهورية كازاخستان لعام 1995، إلى مفهوم حقوق الإنسان والمواطن وينطلق من الأحكام الرئيسية للصكوك القانونية الدولية. وتبنى دستور جمهورية كازاخستان الأفكار والأحكام الرئيسية للصكوك الدولية لحقوق الإنسان وكرسها مع مراعاة للظروف الخاصة بالدولة، وخصوصاً في القسم الثاني من الدستور، المتعلق بالإنسان والمواطن.

363- وينص البند 1 من المادة 4 من دستور الجمهورية على أن القانون الساري في جمهورية كازاخستان يتمثل في قواعد الدستور، والقوانين ذات الصلة والصكوك القانونية المعيارية الأخرى، والمعاهدات الدولية وغيرها من التزامات الجمهورية، فضلاً عن القرارات التنظيمية الصادرة عن المجلس الدستوري والمحكمة العليا للجمهورية.

364- ووفقاً للبند 3 من المادة 4 من دستور جمهورية كازاخستان، تتمتع المعاهدات الدولية التي صدقت عليها الجمهورية بالأولوية على قوانينها.

365- وقد بادر المجلس الدستوري لجمهورية كازاخستان، في قراره رقم 18/2 المؤرخ 11 تشرين الأول/أكتوبر 2000 المتعلق بالتفسير الرسمي للبند 3 من المادة 4 من دستور جمهورية كازاخستان، إلى تفسير البند 3 من المادة 4 من الدستور، مكرساً أولوية الاتفاقيات الدولية المبرمة وفقاً لدستور الجمهورية وانسجاماً مع النظام التشريعي المنصوص عليه، والمصدق عليها من جانب برلمان الجمهورية من خلال اعتماد القانون ذي الصلة.

366- وفي الوقت نفسه، أدرجت الأفكار والأحكام الرئيسية المشمولة بالصكوك الدولية التي تشكل شرعة حقوق الإنسان في دستور جمهورية كازاخستان.

367- وقد استخدم تطبيق العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في قرار المجلس الدستوري لجمهورية كازاخستان المؤرخ 9 نيسان/أبريل 2004 رقم 5 المتعلق بالتحقق من القانون الدستوري لجمهورية كازاخستان المتعلق بإدخال تعديلات وإضافات على القانون الدستوري لجمهورية كازاخستان المتعلق بالانتخابات في جمهورية كازاخستان لجهة الامتثال لدستور جمهورية كازاخستان. واستخدم المجلس الدستوري في ديباجة القرار التفسير القانوني الدولي لحقوق الإنسان والمواطن وحرياتهما بوصفه حجة إضافية. وأشار المجلس بصفة خاصة إلى المواد 4 و5 و25 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

368- ووفقاً للبند 1 من المادة 76 من الدستور، تمارس السلطة القضائية باسم جمهورية كازاخستان وتهدف إلى حماية حقوق المواطنين والمؤسسات وحرياتهم ومصالحهم المشروعة، وإنفاذ الدستور والقوانين وغيرها من الصكوك القانونية المعيارية والمعاهدات الدولية للجمهورية.

369- إلى جانب ذلك، يمارس مكتب المدعي العام، باسم الدولة ووفقاً للفقرة 1 من المادة 83، الرقابة العليا على تطبيق القوانين في إقليم جمهورية كازاخستان، ويمثل مصالح الدولة في المحكمة، ويتولى باسم الدولة إجراءات الملاحقة الجنائية.

370- ووفقاً للفقرة 1 من المادة 4 من قانون جمهورية كازاخستان المتعلق بمكتب المدعي العام، يضطلع مكتب المدعي العام، في الحدود التي يقرها القانون، بمهام حماية واستعادة حقوق وحريات الإنسان والمواطن والمصالح المشروعة للكيانات القانونية والمجتمع والدولة.

هاء- إطار تعزيز حقوق الإنسان على المستوى الوطني

371- وبموجب مرسوم رئيس جمهورية كازاخستان المؤرخ 19 أذار/مارس 2003 رقم 1042، أنشئت لجنة حقوق الإنسان لدى مكتب رئيس جمهورية كازاخستان (المشار إليها فيما يلي باسم اللجنة).

372- ووفقاً لنظام اللجنة الأساسي، تعمل اللجنة بوصفها هيئة تداولية استشارية على مساعدة رئيس الدولة في إعمال صلاحياته الدستورية بوصفه ضامنا لحقوق الإنسان والمواطن وحرياتهما المعترف بها والمكفولة بموجب دستور جمهورية كازاخستان.

373- وفقاً للبند 3 من نظام اللجنة الأساسي، تتمثل مهام اللجنة الرئيسية فيما يلي:

* تهيئة الظروف التي تكفل لرئيس جمهورية كازاخستان إعمال مركزه الدستوري بوصفه ضامناً لحقوق وحريات الإنسان والمواطن في جمهوريه كازاخستان؛
* المساعدة في تعزيز آليات حماية حقوق الإنسان والمواطن وحرياتهما؛
* تقديم المساعدة لأنشطة الهيئات الحكومية المركزية والمحلية بشأن تنفيذ سياسة الدولة في مجال ضمان وحماية حقوق الإنسان والمواطن وحرياتهما؛
* المشاركة في وضع تصورات وبرامج سياسة الدولة في مجال ضمان وحماية حقوق الإنسان وحرياته؛
* المساهمة في تعزيز التعاون الدولي في مجال ضمان وحماية حقوق الإنسان وحرياته.

374- وبموجب مرسوم صادر عن رئيس جمهورية كازاخستان مؤرخ 19 أيلول/سبتمبر 2002 رقم 947، انشئ منصب مفوض حقوق الإنسان، فيما تم بموجب المرسوم المؤرخ 10 كانون الأول/ديسمبر 2002 رقم 992 إنشاء المركز الوطني لحقوق الإنسان.

375- ووفقاً للبند 1 من النظام الأساسي لمفوضية حقوق الإنسان (المشار إليه فيما يلي بالمفوض)، يعرف المفوض بكونه مسؤولاً مكلفاً برصد احترام حقوق الإنسان والمواطن وحرياتهما، ويتخذ ما يلزم من تدابير في نطاق اختصاصه بغية استعادة الحقوق والحريات المنتهكة للإنسان والمواطن.

376- وفي الوقت نفسه، يقدم المركز الوطني لحقوق الإنسان الدعم المعلوماتي والتحليلي والتنظيمي والقانوني وغيره من أشكال الدعم لأنشطة مفوض حقوق الإنسان.

377- ووفقاً للبند 4 من المادة 4 من دستور جمهورية كازاخستان، يصار إلى نشر جميع القوانين والمعاهدات الدولية التي تدخل الجمهورية طرفاً فيها. ويعد النشر الرسمي للصكوك القانونية التنظيمية المتعلقة بحقوق المواطنين وحرياتهم وواجباتهم شرطاً أساسياً لتطبيقها.

378- إضافة إلى ذلك، ينص البند 4 من المادة 4 من قانون جمهورية كازاخستان المتعلق بالصكوك القانونية، على أن سلامة نظام تشريعات جمهورية كازاخستان مكفولة بإجراء رسمي يتمثل في نشر الصكوك القانونية المعيارية المتعلقة بحقوق المواطنين وحرياتهم وواجباتهم.

379- ووفقاً للبند 2 من المادة 37 من قانون جمهورية كازاخستان المتعلق بالصكوك القانونية، يتم ايضاً نشر القوانين التشريعية رسمياً بواسطة وسائط النشر التي تحصل على هذا الحق على أساس تنافسي، وفقاً للإجراءات التي تحددها حكومة جمهورية كازاخستان.

380- كذلك، يتم نشر الصكوك القانونية المعيارية رسمياً إلكترونياً في مصرف الرقابة المرجعية للصكوك القانونية التنظيمية لجمهورية كازاخستان.

واو- عملية الإبلاغ على المستوى الوطني

381- تقدم جمهورية كازاخستان، بوصفها دولة طرفاً في المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، تقارير دورية إلى لجان الأمم المتحدة المنشأة بموجب المعاهدات ذات الصلة بغية رصد تنفيذها (المرفق 10):

* العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (اللجنة المعنية بحقوق الإنسان)؛
* العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)؛
* الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة (اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة)؛
* اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (لجنة مناهضة التعذيب)؛
* اتفاقية حقوق الطفل (لجنة حقوق الطفل)؛
* الاتفاقية الدولية للقضاء علي جميع اشكال التمييز العنصري (لجنة القضاء على التمييز العنصري)؛
* الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري)؛
* اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الاعاقة (اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الاعاقة).

382- وينص النظام الأساسي للجنة المشتركة بين الإدارات المعنية بالقانون الإنساني الدولي والصكوك الدولية لحقوق الإنسان، الذي أقره وزير خارجية جمهورية كازاخستان بموجب قرار مؤرخ 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2017 رقم 11-1-2/547، على أن اللجنة المشتركة بين الإدارات هيئة تداولية استشارية تابعة لوزارة الشؤون الخارجية لجمهورية كازاخستان. والغرض من عمل اللجنة صياغة مقترحات بشأن مسائل القانون الإنساني الدولي والصكوك الدولية لحقوق الإنسان.

383- وتسترشد اللجنة في عملها بدستور جمهورية كازاخستان وقوانينها وبسائر الصكوك القانونية المعيارية والمعاهدات الدولية لجمهورية كازاخستان، وكذلك بهذا النظام الأساسي.

384- وتتمثل مهمة اللجنة في وضع مقترحات بشأن المسائل التالية:

* ضمان الامتثال للالتزامات القانونية الدولية لجمهورية كازاخستان في مجال القانون الإنساني الدولي والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان؛
* تحسين التشريعات الوطنية وفقاً لقواعد القانون الإنساني الدولي والمعاهدات الدولية؛
* لحقوق الإنسان التي تدخل جمهورية كازاخستان طرفاً فيها؛
* ضمان تعاون جمهورية كازاخستان مع أليات حقوق الإنسان التابعة لمنظومة الأمم؛
* المتحدة، بما في ذلك مجلس حقوق الإنسان، والمفوضية السامية لحقوق؛
* الإنسان، والاستعراض الدوري الشامل، والهيئات المنشاة بموجب معاهدات،
* والإجراءات الخاصة؛
* تنسيق تنفيذ جمهورية كازاخستان لتوصيات لاستعراض الدوري الشامل؛
* والهيئات المنشأة بموجب معاهدات، والإجراءات الخاصة للأمم المتحدة، بما في ذلك؛
* الموافقة على تدابير تنفيذ توصيات الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة.

385- وتتكون اللجنة من رئيس، ونائب رئيس، وأمين سر وأعضاء اللجنة الذين يتم يشكلون من بين ممثلي هيئات الدولة.

386- وتتمثل الهيئة العاملة للجنة بوزارة خارجية جمهورية كازاخستان.

387- ومنذ عام 2013، تعمل الهيئة التداولية الاستشارية من خلال ”منبر الحوار المتعلق بالبعد الإنساني“ التابع لوزارة خارجية جمهورية كازاخستان. ويشارك في أعمال الهيئة ممثلون عن الهيئات الحكومية، والمجتمع المدني، وأعضاء البرلمان والمنظمات الدولية في كازاخستان. ويستند عمل الهيئة التداولية الاستشارية إلى تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل والإجراءات الخاصة للجنة حقوق الإنسان، واتفاقيات حقوق الإنسان المصدق عليها.

ثالثاً- معلومات عن عدم التمييز والمساواة وعن سبل الانتصاف الفعالة

388- ولدى جمهورية كازاخستان مؤسسة عامة فريدة متمثلة في جمعية شعب كازاخستان، يهدف عملها إلى تنفيذ سياسة الدولة المتعلقة بالعلاقات بين مختلف المجموعات الإثنية وتحسين كفاءة التفاعل بين المؤسسات الحكومية والمدنية في مجال العلاقات الإثنية.

389- والجمعية هيئة دستورية يرأسها رئيس الدولة. والمركز القانوني للجمعية محدد بموجب القانون الخاص لجمهورية كازاخستان المتعلق بجمعية شعب كازاخستان، وبالنظام الأساسي لجمعية شعب كازاخستان الذي ينظم إجراءات التشكيل والهيكلية وأجهزة الحكم. كما تحدَّد الأهداف والمهام الرئيسية والتوجهات المتعلقة بنشاط جمعية شعب كازاخستان، وخصائص تنظيم التفاعل مع الهيئات الحكومية والجمعيات، وآليات المشاركة في صياغة وتنفيذ سياسة الدولة في مجال العلاقات بين المجموعات الإثنية.

390- وتشكل دورة الجمعية أعلى هيئة ويرأسها رئيس الجمهورية. وجميع قراراتها ملزمة للجميع، سواء على صعيد الوكالات الحكومية أو مؤسسات المجتمع المدني.

391- وجمعية شعب كازاخستان هيئة دستورية إحدى مهامها الرئيسية تمثيل مصالح المجموعات الإثنية في برلمان البلد. وتنتخب الجمعية تسعة أعضاء نواباً في مجلس البرلمان.

392- وتشكل أمانة جمعية شعب كازاخستان هيئة مستقلة تعمل في إطار إدارة رئاسة الجمهورية. ويشمل هيكل جمعية شعب كازاخستان ايضاً ما يلي: مجلس الخبراء العلميين، ونادي الصحفيين والخبراء في العلاقات بين المجموعات الإثنية، والصندوق الاجتماعي، والمركز المنهجي للتكنولوجيات المبتكرة لتدريس اللغات ”تلدارين“، ورابطة رجال الأعمال في جمعية شعب كازاخستان.

393- وتتواجد دور الصداقة في جميع المناطق. ويقع في مدينة أستانا قصر السلام والوفاق، الذي شيد بتكليف من رئيس الدولة لاستضافة الدورات السنوية لجمعية شعب كازاخستان، ومؤتمرات الأديان العالمية التقليدية، والمناسبات الاستذكارية. وبموجب المرسوم الصادر عن رئيس جمهورية كازاخستان في عام 2014، أنشئت مؤسسة ”كوغامديك كيليسيم“ الحكومية العامة لدى رئاسة رئيس جمهورية كازاخستان.

394- وتعمل الدولة على تحسين الإطار القانوني المعياري في مجال العلاقات بين المجموعات الإثنية. ويجري تطبيق مفهوم تنمية جمعية شعب كازاخستان (حتى عام 2025)، الذي أقر بموجب مرسوم رئاسي إلى جانب خطة العمل المناظرة للفترة 2016-2018، ومفهوم تطوير دُور الصداقة لجمعية شعب كازاخستان وعدد من القوانين التنظيمية الأخرى الرامية إلى تعزيز الوحدة والوئام الإثني.

395- أصدر رئيس جمهورية كازاخستان في افتتاح الدورة الثالثة لبرلمان جمهورية كازاخستان، التي عقدت في 4 أيلول/سبتمبر 2017 في إطار الاجتماع السادس، تعليمات بتعديل قانون جمهورية كازاخستان المتعلق بجمعية شعب كازاخستان (يشار إليه فيما يلي بالقانون)، وأدخلت في هذا الصدد تعديلات وإضافات على القانون الصادر في 27 نيسان/أبريل 2018.

396- وبغية تسوية المنازعات خارج إطار المحاكم، تعمل في إطار هياكل الجمعية مكاتب للوساطة. وفي جميع مناطق البلاد، بما في ذلك المستوطنات، تم إنشاء مجالس الوئام الاجتماعي اليت تتمثل مهمتها الرئيسية في حل المشاكل الاجتماعية ومنع التوتر الاجتماعي في المجتمع.

397- ويوضح القانون الاتجاهات الرئيسية لعمل الجمعية في مجال تعزيز تنمية الأعمال الخيرية والوساطة، وانعكاسها في المواد ذات الصلة من القانون.

398- وبهدف تعزيز مؤسسة الجمعية نفسها، يتحتم تنظيم تشريع عمل الهيكل الأساسي لجمعية شعب كازاخستان.

399- وبالنظر إلى استحداث معهد جديد في إطار مؤسسة ”كوغامديك كيليسيم“ الحكومية، فضلاً عن تعزيز دور الجمعيات الإثنية الثقافية في أنشطة الجمعية، ينص القانون على تعزيز مركز هذه المؤسسات بوصفها أسساً هيكلية للجمعية نفسها.

400- وتعزيزاً لدور مجلس جمعية شعب كازاخستان وفعاليته في السياسة الحكومية الرامية إلى تعزيز التوافق الاجتماعي، أصبح من الضروري توسيع صلاحيات مجلس الجمعية.

401- وفي هذا الصدد، ينص القانون على تشكيل مجلس للجمعية من عداد قادة الجمعيات الثقافية الإثنية على مستوى الجمهورية، فضلاً عن تمكين المجلس من إنشاء جوائز عامة.

402- وتتمثل إحدى أدق المهام التي تنطوي عليها سياسة الدولة في ضمان التوافق الاجتماعي والوحدة الوطنية في البلد الذي يضم حالياً ممثلين عما يزيد على 100 مجموعة إثنية. وتضطلع بالعمل في هذا الاتجاه هيئات الدولة كافة، فضلاً عن سائر المنظمات والمؤسسات.

403- وتتولى جمعية شعب كازاخستان مهمة تنسيق هذا التوجه والإشراف عليه.

404- وتمارس المؤسسة الحكومية ”كوغامديك كيليسيم“ نشاطها بوصفها هيئة تنفيذية للجمعية. فبموجب المرسوم الرئاسي المؤرخ 17 حزيران/يونيه 2014، أنشئت مؤسسة ”كوغامديك كيليسيم“ الحكومية لدى رئيس جمهورية كازاخستان، التي تؤدي دور الهيئة التنفيذية للجمعية، بهدف توفير نشاط الجمعية.

405- وعلى المستوى الإقليمي، أنشئت كذلك، بناء على دور الصداقة، مؤسسات حكومية بلدية تابعة لمؤسسة ”كوغامديك كيليسيم“ لدى أجهزة حكام المقاطعات ومدينتي ألماتي وأستانا.

406- وفي هذا الصدد، تم من الناحية التشريعية تكريس مؤسسة ”كوغامديك كيليسيم“ الأم والمؤسسات المحلية التابعة لها هيئات تنفيذية للجمعية وتنظيم قواعد عملها. ووُسعت مهام الأجهزة (أمانات السر) التابعة للجمعية في المقاطعات، ومدينتي أستانا وألماتي.

407- إلى جانب ذلك، استحدثت أنظمة جديدة تتعلق بالجمعيات الإثنية الثقافية التابعة للجمعية الأم تنظم أنشطتها، ومركزها، فضلاً عن دعم الدولة لها في الأنشطة الرامية إلى الحفاظ على التقاليد واللغات والثقافة وتطويرها.

408- في الوقت نفسه، استُحدثت معايير تنص على اعتماد الجمعيات الإثنية الثقافية بهدف زيادة تحسين معهد الجمعيات الإثنية الثقافية نفسه، فضلاً عن إشراكها على نطاق واسع في نشاط الجمعية.

409- ونظراً لأهمية المسائل المتعلقة بدعم الدولة، استكمل القانون بمادة جديدة عنوانها ”دعم الدولة لأنشطة الجمعيات الإثنية الثقافية للجمعية العامة في مجال الحفاظ على التقاليد واللغات والثقافة وتنميتها“، تنص على توفير آلية دعم، فضلاً عن مساعدة الجمعية في إطار اختصاصات هيئات الدولة.

410- وينص الدستور والقوانين الأساسية لجمهورية كازاخستان على معايير تهدف إلى حماية حقوق الشخص والمواطن وحرياتهما في البلد، بصرف النظر عن انتمائهما العرقي، أو الإثني، أو الديني، أو الاجتماعي أو غير ذلك.

411- وتنص الفقرة 2 من المادة 39 من دستور جمهورية كازاخستان على أن أي فعل ينطوي على مساس بالوفاق بين الجماعات القومية أو الدينية يُعتبر انتهاكاً للدستور. وتنص المادة 4 من الدستور على أن القانون المعمول به في جمهورية كازاخستان يتمثل في قواعد الدستور والقوانين المناظرة لها، وغيرها من الصكوك القانونية المعيارية، والمعاهدات الدولية وسائر التزامات الجمهورية، فضلاً عن القرارات التنظيمية للمجلس الدستوري والمحكمة العليا للجمهورية. وللمعاهدات الدولية التي صدقت عليها الجمهورية الأولوية على قوانينها. ويحدد تشريع الجمهورية الإجراءات والشروط المتعلقة بإنفاذ المعاهدات الدولية التي تعد كازاخستان طرفاً فيها على أراضي جمهورية كازاخستان.

412- وتنص قواعد التشريع الإجرائي على أن للمعاهدات الدولية التي صدقت عليها جمهورية كازاخستان الأولوية على القوانين ذات الصلة وأنها تصبح نافذة على الفور، باستثناء الحالات التي تنص فيها المعاهدة الدولية على ضرورة إصدار قانون لغرض تنفيذها (المادة 2 من قانون الإجراءات الجنائية، والمادة 2 من قانون الإجراءات المدنية والمادة 1 من قانون الجرائم الإدارية).

413- ووفقاً للمادة 4 من قانون جمهورية كازاخستان المؤرخ 4 كانون الأول/ديسمبر 2009 المتعلق باللاجئين، تتمثل المبادئ الرئيسية لسياسة الدولة بشأن قضايا اللاجئين فيما يلي: تأمين ملتمسي اللجوء واللاجئين ذوي الحق في اللجوء وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون؛ وعدم جواز التمييز على أساس الأصل الاجتماعي، أو العرق أو الجنسية، أو المواطنة، أو الدين، أو المعتقد السياسي عند اتخاذ إجراءات تتعلق بتحديد مركز اللجوء؛ واحترام سرية المعلومات المتعلقة بالحياة الشخصية لملتمسي اللجوء واللاجئين؛ وتسهيل عملية لمّ شمل الأسر المشتتة من طالبي اللجوء واللاجئين؛ وحماية حقوق الأطفال اللاجئين الموجودين في جمهورية كازاخستان، وفقاً لتشريعات جمهورية كازاخستان المتعلقة حقوق الطفل؛ ومنع طرد طالبي اللجوء.

414- وفي 3 تموز/يوليه 2014، اعتُمد قانون جنائي جديد لجمهورية كازاخستان ينص على المواد التالية: المادة 145 ”انتهاك المساواة في حقوق الإنسان والمواطن“ من الفصل 3 المعنون ”الجرائم الجنائية المخلة بالحقوق والحريات الدستورية وغيرها من حقوق الإنسان والمواطن“، التي تتناول التقييد المباشر أو غير المباشر لحقوق وحريات الشخص (المواطن) على أساس الأصل، أو الحالة الاجتماعية، أو المركز الرسمي، أو الملكية، أو الجنس، أو العرق، أو الجنسية، أو اللغة، أو الموقف من الدين، أو المعتقدات، أو محل الإقامة، أو الانتماء إلى الجمعيات أو أي أسباب أخرى، والمادة 174 ”التحريض على أعمال اجتماعية أو قومية أو قبلية أو عنصرية أو طبقية أو دينية“ من الفصل 4 المعنون ”الجرائم المرتكبة بحق سلام البشرية وأمنها“.

415- وأحيلت عناصر الجرائم المذكورة أعلاه إلى القانون الجنائي الجديد لجمهورية كازاخستان المؤرخ 3 تموز/يوليه 2014 من القانون الجنائي لجمهورية كازاخستان المؤرخ 16 تموز/يوليه 1997، الذي فقد قوته.

416- وعلى غرار القانون الجنائي السابق، ينص القانون الجنائي الجديد على أن ارتكاب جريمة بدافع الكراهية أو العداء لأسباب عرقية أو عنصرية أو دينية، أو انتقاماً من أشخاص على قيامهم بأعمال غير مشروعة، أو بغرض إخفاء جريمة أخرى أو تسهيل ارتكابها إنما تشكل جميعها ظروفاً تؤدي إلى تفاقم المسؤولية الجنائية والعقاب وتشكل علامة مؤهلة لدى تحديد العقوبة، وفقاً للبند الفرعي 6 من الباب الأول من المادة 54 من القانون الجنائي لجمهورية كازاخستان.

417- إضافة إلى ذلك، يلاحظ أن العلامات المؤهلة التي تؤدي إلى تفاقم المسؤولية الجنائية لأسباب تتعلق بالكراهية أو العداوة الاجتماعية، أو القومية، أو العنصرية أو الدينية منصوص عليها في البند الفرعي 11 من الجزء الثاني من المادة 99، والبند الفرعي 8 من الجزء الثاني من المادة 106، والبند الفرعي 6 من الجزء الثاني من المادة 107، والبند الفرعي 6 من الجزء الثاني من المادة 110، والبند الفرعي 4 من الجزء الثاني من المادة 202، والبند الفرعي 3 من الجزء الثاني من المادة 203، والبند الفرعي 3 من الجزء الثاني من المادة 314.

418- ووفقاً للمادة 13 من قانون جمهورية كازاخستان المؤرخ 23 تموز/يوليه 1999 المتعلق بوسائط الإعلام، يتمثل أحد الأسباب الداعية إلى تعليق صدور إحدى وسائط الاعلام أو توزيع منتجاتها في الترويج للتفوق الاجتماعي، أو العرقي، أو القومي، أو الديني، أو الطبقي أو العشائري.

419- ووفقاً لقانون جمهورية كازاخستان المؤرخ 18 شباط/فبراير 2005 المتعلق بمكافحة التطرف، يعد التحريض على الشقاق العنصري والقومي والعشائري، بما في ذلك ما تصاحبه أعمال عنف أو تدعو إلى العنف، ”تطرفاً قومياً“ ويعاقب عليه وفقاً للتشريعات الجنائية لجمهورية كازاخستان.

420- فطبقاً للمادة 174 من القانون الجنائي لجمهورية كازاخستان المؤرخ 3 تموز/يوليه 2014، يعاقب على الأفعال المتعمدة التي تستهدف التحريض على الكراهية الاجتماعية، أو القومية، أو العشائرية، أو العنصرية، أو الطبقية، أو الدينية، أو إهانة الشرف والكرامة الوطنيين، أو المشاعر الدينية للمواطنين، فضلاً عن الترويج لتميز المواطنين أو الانتقاص من قيمتهم بحكم انتمائهم إلى ديانة، أو طبقة اجتماعية، أو قومية، أو قبلية أو عرقية معينة بالتقييد أو الحرمان من الحرية لفترة تتراوح بين عامين وعشرين عاماً، تبعاً لخطورة الجريمة المرتكبة..

421- وتجدر الإشارة إلى أنه تم في تموز/يوليه 2014 سن قانون جنائي جديد لجمهورية كازاخستان، مؤرخ 3 تموز/يوليه 2014، ينص على تشديد العقوبة المنصوص عليها في المادة 174 تشديداً صارماً (سابقاً المادة 164).

422- وينص قانون الجرائم الإدارية لجمهورية كازاخستان المؤرخ 5 تموز/يوليه 2014 ايضاً على المسؤولية عن انتهاكات أقل خطورة للقانون في مجال الوفاق بين الجماعات القومية.

423- إضافة إلى ذلك، تنص الفقرة 2 من المادة 39 من دستور جمهورية كازاخستان على أن ارتكاب أي فعل ينطوي على المساس بالوفاق بين الجماعات القومية أو الدينية يعتبر انتهاكاً للدستور.

424- وفيما يتعلق بالفقرة الفرعية (هـ) من البند 1 من المادة 2 من الاتفاقية، تشجع جمهورية كازاخستان وتدعم إنشاء منظمات وحركات متعددة الأعراق. فقد نص قرار رئيس جمهورية كازاخستان المؤرخ 1 آذار/مارس 1995 المتعلق بتشكيل جمعية شعوب كازاخستان على إنشاء هيئة تداولية استشارية لدى رئيس جمهورية كازاخستان تعنى بالحرص على الوفاق الإثني في البلد، استناداً إلى مبدأ الشراكة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني في شكل جمعيات ثقافية إثنية. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2008، اعتُمد قانون جمهورية كازاخستان المتعلق بجمعية شعب كازاخستان الذي نظم عملها معيارياً وقانونياً. وفي عام 2015، عُدل القانون وأدرجت فيه قواعد تتيح توسيع مهام جمعية شعب كازاخستان ووظائفها. ويقترح القانون صيغة منقحة لتوسيع مفهومي الوفاق الاجتماعي والوحدة الوطنية، وضمان الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وزيادة كفاءة التفاعل بين مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع المدني في مجال العلاقات بين الجماعات الإثنية، ويشمل قواعد تنص على ضمان الوفاق الإثني في البلاد. وبغية زيادة تحسين جودة عمل جمعية شعب كازاخستان، وضعت معايير تنص على مبادرة جمعية شعب كازاخستان برفع تقارير سنوية إلى رئيس جمهورية كازاخستان.

425- وتنص المادة 13 من قانون جمهورية كازاخستان المؤرخ 23 تموز/يوليه 1999 المتعلق بوسائط الإعلام على أن أحد أسباب تعليق صدور إحدى وسائط الإعلام أو نشر منتجاتها يتمثل في الترويج للتفوق الاجتماعي، أو العرقي، أو القومي، أو الديني، أو الطبقي أو العشائري.

426- وينص قانون جمهورية كازاخستان المؤرخ 18 شباط/فبراير 2005 المتعلق بمكافحة التطرف على أن إشعال الفتنة العرقية، أو القومية، أو القبلية، بما يشمل ممارسة العنف أو الدعوة إلى ممارسته، يعد ”تطرفاً قومياً“ ويعاقب عليه وفقاً للتشريعات الجنائية لجمهورية كازاخستان.

427- فطبقاً للمادة 174 من القانون الجنائي لجمهورية كازاخستان المؤرخ 3 تموز/يوليه 2014، يعاقب على الأفعال المتعمدة الرامية إلى إثارة الفتنة الاجتماعية، أو القومية، أو القبلية، أو العرقية، أو الطبقية، أو الدينية، أو إهانة حس الشرف والكرامة الوطنيين أو الحس الدين لدى المواطنين، وكذا الترويج لحس الفرادة، أو التفوق، أو الدونية لدى المواطنين على أساس موقفهم من الدين، أو الانتماء الطبقي، أو القومي، أو القبلي، أو العرقي بتقييد الحرية أو الحرمان منها مدة تتراوح بين سنتين وعشرين سنة تبعاً لخطورة الجريمة المرتكبة.

428- وتجدر الإشارة إلى أنه تم في تموز/يوليه 2014 سن قانون جنائي جديد لجمهورية كازاخستان، مؤرخ 3 تموز/يوليه 2014، نص على تشديد العقوبة المنصوص عليها بموجب المادة 174 (المادة 164 سابقاً) تشديداً صارماً.

429- وينص قانون الجرائم الإدارية لجمهورية كازاخستان المؤرخ 5 تموز/يوليه 2014 ايضاً على المسؤولية عن انتهاكات أقل خطورة للتشريعات في مجال الوفاق القومي.

430- إضافة إلى ذلك، ينص البند 2 من المادة 39 من دستور جمهورية كازاخستان على أن أي إجراءات من شأنها أن تنتهك الوفاق القومي والديني تعتبر منافية دستورية.

431- وفيما يتعلق بالفقرة الفرعية (هـ) من البند 1 من المادة 2 من الاتفاقية، تشجع جمهورية كازاخستان وتدعم إنشاء منظمات وحركات متعددة الأعراق. وقد نص قرار رئيس جمهورية كازاخستان المؤرخ 1 آذار/مارس 1995 المتعلق بتشكيل جمعية شعوب كازاخستان على إنشاء هيئة تداولية استشارية لدى رئيس جمهورية كازاخستان معنية بتوفير الوفاق الإثني في البلد، استناداً إلى مبدأ الشراكة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني في شكل جمعيات ثقافية إثنية. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2008، اعتُمد قانون جمهورية كازاخستان المتعلق بجمعية شعب كازاخستان الذي نظم عملها معيارياً وقانونياً. وفي عام 2015، عُدل القانون وأدرجت فيه قواعد تنص على توسيع مهام جمعية شعب كازاخستان ووظائفها. ويقترح القانون صيغة منقحة لتوسيع مفهومي الوفاق الاجتماعي والوحدة الوطنية، وضمان الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وزيادة كفاءة التفاعل بين مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع المدني في مجال العلاقات بين الجماعات الإثنية، ويشمل قواعد تنص على الوفاق الإثني في البلد. وبغية زيادة تحسين جودة عمل جمعية شعب كازاخستان، وضعت معايير تنص على مبادرة جمعية شعب كازاخستان إلى رفع تقارير سنوية **إلى** رئيس جمهورية كازاخستان.

432- وتنص قواعد التشريع الإجرائي على أن المعاهدات الدولية التي صدقت عليها جمهورية كازاخستان تحظى بأولوية على القوانين ذات الصلة وتطبق على الفور، فيما عدا الحالات التي تنص فيها المعاهدة الدولية على ضرورة إصدار قانون لتنفيذها (المادة 2 من قانون الإجراءات الجنائية، والمادة 2 من قانون الإجراءات المدنية والمادة 1 من قانون الجرائم الإدارية).

المرفقات

المرفق الأول

عدد السكان المقيمين وتوزعهم حسب العمر (احصاء كانون الثاني/ يناير 2018)

|  | ***نسمة*** | | | |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| العمر (سنوات) | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 |
| *مجموع السكان* | *715 415 17* | *896 669 17* | *214 918 17* | *337 157 18* |
| حتى عام واحد | 012 396 | 272 395 | 737 397 | 357 387 |
| 1-4 | 023 485 1 | 500 517 1 | 740 543 1 | 397 543 1 |
| 5-9 | 581 559 1 | 816 648 1 | 123 723 1 | 160 789 1 |
| 10-14 | 784 189 1 | 749 233 1 | 563 298 1 | 612 368 1 |
| 15-19 | 135 168 1 | 504 132 1 | 500 109 1 | 081 115 1 |
| 20-24 | 884 495 1 | 995 425 1 | 907 357 1 | 918 283 1 |
| 25-29 | 265 623 1 | 772 641 1 | 048 625 1 | 949 590 1 |
| 30-34 | 671 365 1 | 714 402 1 | 423 462 1 | 070 519 1 |
| 35-39 | 497 209 1 | 088 231 1 | 211 242 1 | 564 268 1 |
| 40-44 | 824 127 1 | 747 132 1 | 102 145 1 | 288 150 1 |
| 45-49 | 609 032 1 | 224 042 1 | 179 053 1 | 014 070 1 |
| 50-54 | 564 063 1 | 487 047 1 | 499 033 1 | 469 015 1 |
| 55-59 | 873 859 | 207 914 | 156 952 | 581 981 |
| 60-64 | 857 650 | 353 667 | 156 694 | 939 724 |
| 65-69 | 867 419 | 914 479 | 392 513 | 021 536 |
| 70 فما فوق | 269 768 | 554 756 | 478 766 | 917 791 |

المرفق الثاني

النسبة المئوية من مجموع السكان (إحصاء كانون الثاني/يناير2018)

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
|  | *2014* | *2015* | *2016* | *2017* | *2018* |
| مجموع السكان | **100.0** | **100.0** | **100.0** | **100.0** | 100.0 |
| حتى عام واحد | **2.3** | **2.2** | **2.2** | **2.1** | 2.1 |
| 1-4 | **8.5** | **8.6** | **8.6** | **8.6** | 8.6 |
| 5-9 | **9.0** | **9.3** | **9.6** | **9.9** | 9.8 |
| 10-14 | **6.8** | **7.0** | **7.2** | **7.5** | 7.5 |
| 15-19 | **6.7** | **6.4** | **6.2** | **6.1** | 6.1 |
| 20-24 | **8.6** | **8.1** | **7.6** | **7.1** | 7.0 |
| 25-29 | **9.3** | **9.3** | **9.1** | **8.8** | 8.7 |
| 30-34 | **7.8** | **7.9** | **8.2** | **8.4** | 8.3 |
| 35-39 | **6.9** | **7.0** | **6.9** | **7.0** | 6.9 |
| 40-44 | **6.5** | **6.4** | **6.4** | **6.3** | 6.3 |
| 45-49 | **5.9** | **5.9** | **5.9** | **5.9** | 5.8 |
| 50-54 | **6.1** | **5.9** | **5.8** | **5.6** | 5.5 |
| 55-59 | **4.9** | **5.2** | **5.3** | **5.4** | 5.4 |
| 60-64 | **3.7** | **3.8** | **3.9** | **4.0** | 3.9 |
| 65-69 | **2.4** | **2.7** | **2.9** | **3.0** | 2.9 |
| 70 فما فوق | 4.4 | 4.3 | 4.3 | 4.4 | 4.3 |

المرفق الثالث

التوزيع السكاني حسب الجنس والعمر (احصاء كانون الثاني/يناير ٢٠١٨)

|  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| العمر | في بداية عام 2015 | | | في بداية عام ٢٠١٨ | | |
| المجموع | الرجال | النساء | المجموع | الرجال | النساء |
| ***المجموع*** | ١٧ ٤١٥ ٧١٥ | ٨ ٤١٣ ١٠١ | ٩ ٠٠٢ ٦١٤ | ١٨ ١٥٧ ٣٣٧ | ٨ ٧٩١ ٢٩٨ | ٩ ٣٦٦ ٠٣٩ |
| *٤-٠* | *١ ٨٨١ ٠٣٥* | *٩٦٦ ٩٣٧* | *٩١٤ ٠٩٨* | *١ ٩٥١ ٧٥٤* | *273 006 1* | *٩٤٥ ٤٨١* |
| *5-9* | *١ ٥٥٩ ٥٨١* | *٨٠١ ٥٠٤* | *٧٥٨ ٠٧٧* | *١ ٧٨٩ ١٦٠* | *٩١٨ ٦٥٩* | *٨٧٠ ٥٠١* |
| *١٤-١٠* | *١ ١٨٩ ٧٨٤* | *٦٠٩ ٦٩٧* | *٥٨٠ ٠٨٧* | *١ ٣٦٨ ٦١٢* | *٧٠٣ ٣٩٦* | *٦٦٥ ٢١٦* |
| *١٩-١٥* | *١ ١٦٨ ١٣٥* | *٥٩٦ ٧٧٧* | *٥٧١ ٣٥٨* | *١ ١١٥ ٠٨١* | *٥٧٠ ٤٤٥* | *٥٤٤ ٦٣٦* |
| *٢٤-٢٠* | *١ ٤٩٥ ٨٨٤* | *٧٥٣ ٧٠٥* | *٧٤٢ ١٧٩* | *١ ٢٨٣ ٩١٨* | *٦٥٣ ٨٠٩* | *٦٣٠ ١٠٩* |
| *٢٩-٢٥* | *١ ٦٢٣ ٢٦٥* | *٨٠٢ ١٥٥* | *٨٢١ ١١٠* | *١ ٥٩٠ ٩٤٩* | *٧٨٩ ٩٧٧* | *٨٠٠ ٩٧٢* |
| *٣٤-٣٠* | *١ ٣٦٥ ٦٧١* | *٦٧٧ ٠٨٠* | *٦٨٨ ٥٩١* | *١ ٥١٩ ٠٧٠* | *٧٥١ ٥٩٢* | *٧٦٧ ٤٧٨* |
| *٣٩-٣٥* | *١ ٢٠٩ ٤٩٧* | *٥٩١ ٧٢٠* | *٦١٧ ٧٧٧* | *١ ٢٦٨ ٥٦٤* | *٦٢٤ ٥٨٤* | *٦٤٣ ٩٨٠* |
| *٤٤-٤٠* | *١ ١٢٧ ٨٢٤* | *٥٤٤ ٤٢٢* | *٥٨٣ ٤٠٢* | *١ ١٥٠ ٢٨٨* | *٥٥٥ ٧٧٢* | *٥٩٤ ٥١٦* |
| *٤٩-٤٥* | *١ ٠٣٢ ٦٠٩* | *٤٩١ ٤٩٦* | *٥٤١ ١١٣* | *١ ٠٧٠ ٠١٤* | *٥١١ ١٦٢* | *٥٥٨ ٨٥٢* |
| *٥٤-٥٠* | *١ ٠٦٣ ٥٦٤* | *٤٩٦ ٥٥٧* | *٥٦٧ ٠٠٧* | *١ ٠١٥ ٤٦٩* | *٤٧٥ ٩٠٧* | *٥٣٩ ٥٦٢* |
| *٥٩-٥٥* | *٨٥٩ ٨٧٣* | *٣٨٥ ٧١٠* | *٤٧٤ ١٦٣* | *٩٨١ ٥٨١* | *٤٤٥ ٤٧١* | *٥٣٦ ١١٠* |
| *٦٤-٦٠* | *٦٥٠ ٨٥٧* | *٢٧٤ ٤٠٣* | *٣٧٦ ٤٥٤* | *٧٢٤ ٩٣٩* | *٣١٠ ٥٧٣* | *٤١٤ ٣٦٦* |
| *٦٥ فما فوق* | *١ ١٨٨ ١٣٦* | *٤٢٠ ٩٣٨* | *٧٦٧ ١٩٨* | *١ ٣٢٧ ٩٣٨* | *٤٧٣ ٦٧٨* | *٨٥٤ ٢٦٠* |

المرفق الرابع

نسبة الرجال والنساء (في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨)

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
|  | *عدد النساء مقابل كل ٠٠٠ 1 رجل في نفس السن* | | | |
| *٢٠١٥* | *٢٠١٦* | *٢٠١٧* | *٢٠١٨* |
| مجموع السكان، النساء | 070 1 | 069 1 | 067 1 | 065 1 |

المرفق الخامس

معدل النمو السكاني الطبيعي (كانون الثاني/يناير ٢٠١٨)

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| *معدل النمو الطبيعي* | الوفيات  (في المائة) | الولادات (في المائة) | النمو الطبيعي  (بالآلاف) | الوفيات  (بالآلاف) | الولادات | | | العام | | |
| مجموع السكان | | | | | | | | | | |
| ١٤٫٧٣ | ٨٫٠٠ | ٢٢٫٧٣ | ٢٥٠ ٨٨٨ | ١٣٦ ٣٦٨ | ٣٨٧ ٢٥٦ | | | ٢٠١٣ | | |
| ١٥٫٤٥ | ٧٫٦٥ | ٢٣٫١ | ٢٦٧ ٠٢٢ | ١٣٢ ٢٨٧ | ٣٩٩ ٣٠٩ | | | ٢٠١٤ | | |
| ١٥٫٢٥ | ٧٫٤٦ | ٢٢٫٧١ | ٢٦٧ ٦٤٧ | ١٣٠ ٨١١ | ٣٩٨ ٤٥٨ | | | ٢٠١٥ | | |
| ١٥٫١٥ | ٧٫٣٧ | ٢٢٫٥٢ | ٢٦٩ ٤٦٣ | ١٣١ ٢٣١ | ٤٠٠ ٦٩٤ | | | ٢٠١٦ | | |
| ١٤٫٤٩ | ٧٫١٥ | ٢١٫٦٤ | ٢٦١ ٢٥٣ | ١٢٩ ٠٠٩ | ٣٩٠ ٢٦٢ | | | ٢٠١٧ | | |
| سكان الحضر | | | | | | | | | | |
| ١٣٫٩٦ | ٨٫٤٢ | ٢٢٫٣٨ | ١٣٠ ٦١٩ | ٧٨ ٧٦٤ | | ٢٠٩ ٣٨٣ | | | ٢٠١٣ | |
| ١٥٫٠٦ | ٨٫٠٧ | ٢٣٫١٣ | ١٤٥ ٠١٨ | ٧٧ ٨٠٣ | | ٢٢٢ ٨٢١ | | | ٢٠١٤ | |
| ١٤٫٩٥ | ٧٫٧٨ | ٢٢٫٧٣ | ١٤٨ ٤٨٩ | ٧٧ ٣١٩ | | ٢٢٥ ٨٠٨ | | | ٢٠١٥ | |
| ١٤٫٩٦ | ٧٫٦٩ | ٢٢٫٦٥ | ١٥١ ٧٣٠ | ٧٨ ٠٠١ | | ٢٢٩ ٧٣١ | | | ٢٠١٦ | |
| ١٤٫٥٥ | ٧٫٤ | ٢١٫٩٥ | ١٥٠ ٣٢٥ | ٧٦ ٥٢٢ | | ٢٢٦ ٨٤٧ | | | ٢٠١٧ | |
| سكان الريف | | | | | | | | | | |
| ١٥٫٦٦ | | ٧٫٥ | ٢٣٫١٦ | ١٢٠ ٢٦٩ | ٥٧ ٦٠٤ | | | ١٧٧ ٨٧٣ | | | ٢٠١٣ |
| ١٥٫٩٤ | | ٧٫١٢ | ٢٣٫٠٦ | ١٢٢ ٠٠٤ | ٥٤ ٤٨٤ | | | ١٧٦ ٤٨٨ | | | ٢٠١٤ |
| ١٥٫٦٧ | | ٧٫٠٣ | ٢٢٫٧ | ١١٩ ١٥٨ | ٥٣ ٤٩٢ | | | ١٧٢ ٦٥٠ | | | ٢٠١٥ |
| ١٥٫٣٨ | | ٦٫٩٦ | ٢٢٫٣٤ | ١١٧ ٧٣٣ | ٥٣ ٢٣٠ | | | ١٧٠ ٩٦٣ | | | ٢٠١٦ |
| ١٤٫٤ | | ٦٫٨٢ | ٢١٫٢٢ | ١١٠ ٩٢٨ | ٥٢ ٤٨٧ | | | ١٦٣ ٤١٥ | | | ٢٠١٧ |

المرفق السادس

مجموع وفيات الأمهات في الفترة 2010-2017

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
|  | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
| مجموع وفيات الأمهات للأسباب جميعها | 84 | 66 | 52 | 51 | 47 | 50 | 51 | 58 |
| معدل وفيات الأمهات لكل ٠٠٠ ١٠٠ مولود حي | 22.7 | 17.4 | 13.5 | 13.3 | 11.7 | 12.5 | 12.7 | 14.8 |

المرفق السابع

عدد وفيات الرضع في الفترة 2010-2017

|  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
|  | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
| مجموع وفيات الأمهات للأسباب جميعها | 546 5 | 152 5 | 400 4 | 907 3 | 751 3 | 438 3 | 109 3 |
| معدل وفيات الأمهات لكل ٠٠٠ ١٠٠  مولود حي | 14.91 | 13.56 | 11.39 | 9.83 | 9.41 | 59.8 | 7.93 |

المرفق الثامن

الدين - الفائدة

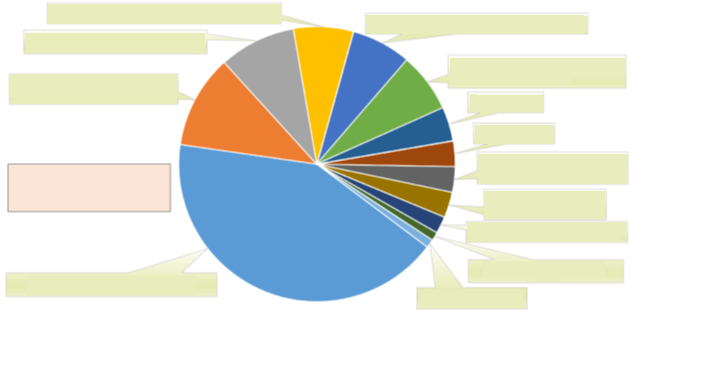
|  | ***مجموع السكان*** | ***أشاروا إلى أنهم:*** | | | | | | |  | | | |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| ***مسلمون*** | ***مسيحيون*** | ***يهود*** | ***بوذيون*** | ***من أديان أخرى*** | ***ملحدون*** | ***امتنعوا عن الإشارة*** | | | |
| ***من الجنسين*** | | | | | | | | | | |
| مجموع السكان | **١٠٠** | **٧٠٫٢** | **٢٦٫٣** | **٠٫٠** | **٠٫١** | **٠٫٠** | **٢٫٨** | **٠٫٥** | |
| من بينهم: |  |  |  |  |  |  |  |  | |
| كازاخ | **١٠٠** | **٩٨٫٣** | **٠٫٤** | **٠٫٠** | **٠٫٠** | **٠٫٠** | **١٫٠** | **٠٫٣** | |
| روس | **١٠٠** | **١٫٤** | **٩١٫٦** | **٠٫٠** | **٠٫٠** | **٠٫٠** | **٦٫١** | **٠٫٨** | |
| أوزبك | **١٠٠** | **٩٩٫١** | **٠٫٤** | **٠٫٠** | **٠٫٠** | **٠٫٠** | **٠٫٤** | **٠٫٢** | |
| أوكرانيون | **١٠٠** | **٠٫٩** | **٩٠٫٧** | **٠٫٠** | **٠٫٠** | **٠٫٠** | **٧٫٣** | **٠٫٩** | |
| أويغور | **١٠٠** | **٩٨٫٤** | **٠٫٥** | **٠٫٠** | **٠٫٠** | **٠٫٠** | **٠٫٦** | **٠٫٥** | |
| تتار | **١٠٠** | **٧٩٫٦** | **١٠٫٢** | **٠٫٠** | **٠٫٠** | **٠٫١** | **٨٫١** | **٢٫٠** | |
| ألمان | **١٠٠** | **١٫٦** | **٨١٫٦** | **٠٫٠** | **٠٫٠** | **٠٫١** | **١٤٫٠** | **٢٫٧** | |
| كوريون | **١٠٠** | **٥٫٢** | **٤٩٫٤** | **٠٫٢** | **١١٫٤** | **٠٫١** | **٢٨٫٥** | **٥٫٢** | |
| أتراك | **١٠٠** | **٩٩٫١** | **٠٫٣** | **٠٫٠** | **٠٫٠** | **٠٫٠** | **٠٫٣** | **٠٫٢** | |
| أذربيجانيون | **١٠٠** | **٩٤٫٨** | **٢٫٥** | **٠٫٠** | **٠٫٠** | **٠٫٠** | **١٫٩** | **٠٫٨** | |
| بيلاروس | **١٠٠** | **٠٫٨** | **٩٠٫٢** | **٠٫٠** | **٠٫٠** | **٠٫٠** | **٧٫٨** | **١٫١** | |
| دونغان | **١٠٠** | **٩٨٫٩** | **٠٫٤** | **٠٫٠** | **٠٫٠** | **٠٫٠** | **٠٫٣** | **٠٫٣** | |
| أكراد | **١٠٠** | **٩٨٫٣** | **٠٫٥** | **٠٫٠** | **٠٫٠** | **٠٫٠** | **٠٫٧** | **٠٫٤** | |
| طاجيك | **١٠٠** | **٩٧٫٨** | **٠٫٩** | **٠٫٠** | **٠٫٠** | **٠٫١** | **٠٫٨** | **٠٫٤** | |
| بولنديون | **١٠٠** | **٠٫٧** | **٩٠٫١** | **٠٫٠** | **٠٫٠** | **٠٫١** | **٧٫٣** | **١٫٨** | |
| شيشان | **١٠٠** | **٩٣٫٧** | **٣٫٠** | **٠٫٠** | **٠٫٠** | **٠٫١** | **٢٫١** | **١٫٢** | |
| قرغيز | **١٠٠** | **٩٦٫٧** | **٠٫٩** | **٠٫٠** | **٠٫٠** | **٠٫٠** | **١٫٥** | **٠٫٩** | |
| قوميات أخرى | **١٠٠** | **٣٤٫٧** | **٥٢٫٣** | **٠٫٨** | **٠٫٩** | **٠٫١** | **٨٫٤** | **٢٫٧** | |

\* بالنسبة المئوية.

المرفق التاسع

الأنشطة الرئيسية للمنظمات غير الحكومية

**التعليم والعلوم، والإعلام والرياضة والتربية البدنية   
7 في المائة**



**دعم السياسة الشبابية ومبادرات الأطفال  
11 في المائة**

**دعم الفئات السكانية الضعيفة   
9 في المائة**

**حماية الإرث التاريخي والثقافي  
2 في المائة**

**مساعدة الأطفال الأيتام وأطفال الأسر الناقصة وذات الذرية الكثيرة 3 في المائة**

**تعزيز الوفاق الاجتماعي والوحدة الوطنية   
3 في المائة**

الثقافة والفن  
3 في المائة

السياسة الجنسانية  
4 في المائة

حماية صحة المواطنين **والترويج** لنمط حياة صحي  
7 في المائة

**حماية الحقوق والمصالح المشروعة للمواطنين والمؤسسات  
 7 في المائة**

**في الاتجاهات الأخرى ذات الأهمية الاجتماعية  
42 في المائة**

**أقل من 1 في المائة**

**1- مساعدة المواطنين في الحصول على عمل**

**2- تنمية لغة الدولة**

**3- أجراء رصد اجتماعي**

**حماية البيئة  
1 في المائة**

**حل المشاكل الديمغرافية  
1 في المائة**

المرفق العاشر

التقارير الوطنية لجمهورية كازاخستان، المقدمة إلى هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات للفترة، ٢٠١٠-٢٠١٨

| الرقم | التقارير الوطنية | هيئات المعاهدات | تاريخ التقديم |
| --- | --- | --- | --- |
| *1-* | *1- التقرير الأول المتعلق بتنفيذ العهد الدولي*  اللجنة المعنية بحقوق الإنسان |  | *2009* |
|  | *2- التقرير الثاني المتعلق بتنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية* |  | *2014* |
| *2-* | *1- التقرير الأول المتعلق بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة* | *لجنة مناهضة التعذيب* | *2000* |
|  | *2- التقرير الثاني المتعلق بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية* |  | *2006* |
|  | *3- التقرير الثالث المتعلق بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة* |  | *2013* |
|  | *4- التقرير الرابع المتعلق بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة* |  | *2018* |
| *3-* | *التقارير ١-٣ المتعلقة بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري* | *اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري* | *2003* |
|  | *التقارير 5-7 المتعلقة بتنفيذ اتفاقيه الأمم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري* |  | *2008* |
|  | *التقريران 6 و7 المتعلقان بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري* |  | *2012* |
| *4-* | *التقرير الأول المتعلق بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة اشكال التمييز ضد المرأة* | *اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة* | *2000* |
|  | *التقرير الثاني المتعلق بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة* |  | *2005* |
|  | *التقريران الثالث والرابع المتعلقان بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة* |  | *2011* |
|  | *التقرير الخامس المتعلق بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة* |  | *2018* |
| *5-* | *التقرير الأول المتعلق بتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل* | *لجنة حقوق الطفل* | *2001* |
|  | *التقريران 2 و3 المتعلقان بتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل* |  | *2006* |
|  | *التقرير الرابع المتعلق بتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل* |  | *2011* |
| *6-* | *التقرير الأول المتعلق بتنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية* | *اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية* | *2007* |
|  | *التقرير الثاني المتعلق بتنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية* |  | *2017* |
| *7-* | *التقرير الأول المقدم إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بحالات الاختفاء القسري* | *اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري* | *2014* |
| *8-* | *التقرير الأول المقدم إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة* | *اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة* | *2017* |

1. \* تصدر هذه الوثيقة دون تحرير رسمي. [↑](#footnote-ref-1)
2. \* اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2018.، عُدل هيكل حد الكفاف وتحديد الإنفاق على المنتجات غير الغذائية والخدمات بنسبة 45 في المائة من كلفة السلة الاستهلاكية الدنيا، بموجب المرسوم المشترك 296 المؤرخ 7 أيلول/سبتمبر 2017 الصادر عن وزير العمل والحماية الاجتماعية في جمهورية كازاخستان والمرسوم 354 المؤرخ 9 تشرين الأول/أكتوبر 2017 الصادر عن وزير الاقتصاد الوطني في جمهورية كازاخستان. [↑](#footnote-ref-2)